



مشروع استراتيجي وشراكة ناجحة





SOHAR
PORT / FREEZONE

45km²
صحار
SOHAR

خزائن
khazaen

52km²
خزائن
KHAZAEN

المنطقة الحرة بالمزينة
AL MAZUNAH FREE ZONE

15.3km²
المزينة
AL MAZUNAH

الدقم
المنطقة الاقتصادية الخاصة
Special Economic Zone
Sultanate of Oman
سلطنة عُمان

2000km²
الدقم
DUQM

المنطقة الحرة بصلالة
Salalah Free Zone
The world within your hands

21.6km²
صلالة
SALALAH



- 6 مدينة سمائل الصناعية
Samail Industrial City
- 7 مدينة نزوى الصناعية
Nizwa Industrial City
- 8 مدينة صور الصناعية
Sur Industrial City
- 9 مدينة ثمريت الصناعية
Thumrait Industrial City
- 10 مدينة ريسوت الصناعية
Raysut Industrial City

- 1 مدينة البريمي الصناعية
Al Buraimi Industrial City
- 2 مدينة صحار الصناعية
Sohar Industrial City
- 3 مدينة عبري الصناعية
Ibri Industrial City
- 4 مدينة الرسيل الصناعية
Al Rusayl Industrial City
- 5 واحة المعرفة مسقط
Knowledge Oasis Muscat

مدائن
madayn

163km²

انطلاقة تاريخية لتحول عالمي



ديفيد بيرد

الرئيس التنفيذي لـ OQ8



ستؤدي مصفاة الدقم دورًا كبيرًا في الاقتصاد العماني انطلاقًا من نشاطها وأثرها الكبيرين في منطقة الدقم، ولعل أول آثارها المباشرة الملموسة هي رفع القدرة التكريرية الإجمالية لسلطنة عمان إلى 500 ألف برميل يوميًا

شكّل يوم السابع من فبراير محطة مفصلية في سلطنة عُمان، شهدت انطلاقة مصفاة الدقم التي افتتحت رسميًا بحفل مهيب تكلّل بالحضور السامي لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق - حفظه الله ورعاه، وأخيه سمو الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، أمير الكويت - حفظه الله ورعاه. وقد تردّدت أصدااء هذا الافتتاح في كامل منطقة الخليج العربي، وبرز كمثال يجسّد عمق العلاقة التاريخية بين سلطنة عُمان ودولة الكويت، ونموذج للنجاحات والإنجازات الكبرى التي تتحقّق بالتعاون الإقليمي الوثيق بين الدولتين الشقيقتين والرؤية المشتركة للقيادتين الحكيمتين بهدف تعزيز التقدم والرخاء في المنطقة بأسرها. وإلى جانب الأثر الإيجابي المباشر لمصفاة الدقم على قطاع الطاقة، شكّل افتتاحها صافرة انطلاق رحلة تحوّل شاملة لمنطقة الدقم وسلطنة عُمان بشكل خاص والمنطقة بشكل عام، رحلة بدأت مع إطلاق العمليات التشغيلية للمصفاة وأنشطتها التي ستساهم في دفع عجلة التنمية على مختلف المستويات، وتعزيز مكانة الدقم كمركز اقتصادي حيوي للطاقة في عُمان.

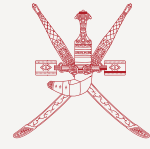
فمن الناحية الاقتصادية، تعدّ المصفاة أحد أبرز محركات النمو المحلي في الدقم، وركيزة أساسية في المنظومة الاقتصادية الوطنية لسلطنة عُمان، إذ يأتي هذا الصرح الصناعي الضخم نتيجة شراكة تبلغ قيمتها 9 مليارات دولار أمريكي بين مجموعة أوكيو العمانية وشركة البترول الكويتية العالمية، وهو الاستثمار المشترك الأكبر في قطاع النفط بين دولتين في مجلس التعاون الخليجي. وتُجسّد الشراكة العمانية الكويتية التزام الدولتين بالابتكار والاستدامة والرخاء، وترسخ موقع عُمان الاستراتيجي كمركز محوري في صلب الخليج العربي يساهم في تلبية الطلب العالمي على الطاقة بصورة أكثر كفاءة واستدامة. وستؤدي مصفاة الدقم دورًا كبيرًا في الاقتصاد العماني انطلاقًا من نشاطها وأثرها الكبيرين في منطقة الدقم، ولعل أول آثارها المباشرة الملموسة هي رفع القدرة التكريرية الإجمالية لسلطنة عمان إلى 500 ألف برميل يوميًا، ما يزيد من قدرة السلطنة على رفد الأسواق العالمية وتلبية الطلب المتنامي على الطاقة. إلا أن رؤية المصفاة لا تقتصر على التكرير والإنتاج وحده، بل تمتد إلى مراحل ما بعد الإنتاج لتصبح مؤسسة عالمية تتحقّق أعلى مستويات الامتياز التشغيلي، وتستفيد من الموقع الاستراتيجي للدقم، وتسدّر أحدث التقنيات والابتكارات لتكون مساهمًا أساسيًا في سوق الطاقة العالمية ..

كما يمتد أثر مصفاة الدقم للأبعد من الجانب الاقتصادي، إذ تسعى المصفاة إلى إنشاء منظومة تنموية متكاملة تدعم المجتمعات المحلية في الدقم وتساهم في ازدهارها ونموّها على كافة المستويات، محوّلّة المنطقة إلى مركز صناعي واقتصادي حيوي. لذلك تؤكد المصفاة على التزامها بالتنمية المستدامة للمجتمع، عبر تنفيذ مبادرات استثمارية ومشاريع متنوّعة لدعم الموردين المحليين، واحتضان المواهب الوطنية، وتوفير فرص عمل للشباب.

بالإضافة إلى ذلك، حرصت مصفاة الدقم على الشراكة مع الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، والاستفادة من المقوّمات الاستراتيجية والفرص الاستثمارية الفريدة التي تقدّمها المنطقة الاقتصادية بالدقم في مختلف القطاعات، وخاصة في مجال صناعات الشق السفلي والطاقة المتجددة. وإن سعي المصفاة للتكامل مع قطاعات اقتصادية متعددة، يعبر عن نهجها التنموي الشامل الرامي إلى تحويل الدقم إلى مركز عالمي للإبداع والابتكار إلى جانب دورها كبوابة اقتصادية حيوية، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية عُمان 2040.

وفي هذا السياق، شكّل افتتاح المصفاة بداية عصر جديد في قطاع الطاقة في عُمان، وجعل الدقم قلبه النابض. ومن موقعنا كقائمين على إدارة المصفاة، ننظر إلى حفل الافتتاح كأول فصول مسيرتنا الطويلة الواعدة التي سنحقّق فيها المزيد من الإنجازات والنجاحات. فبعد أن أطلقنا عملياتنا التشغيلية، سنبدأ سعيًا لتحقيق النمو المؤسسي وتطوير قدرات المصفاة لكي تزيد مساهمتها على المستويين الإقليمي والعالمي في قطاع الطاقة، وتحفّز النمو الاقتصادي، وتعزّز الرخاء الاجتماعي.

وفي المرحلة المقبلة، سنركّز جهودنا على إبراز موقع مصفاة الدقم الحيوي في أسواق الطاقة العالمية ودورها الرئيسي في تحريك النمو الاقتصادي الاجتماعي في عُمان والدقم، وسنسعى إلى تحقيق أقصى إمكانات المصفاة وتحويلها إلى نموذج ساطع للنمو والازدهار.



الهيئة العامة للمناطق
الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة
Public Authority for Special
Economic Zones and Free Zones
Sultanate of Oman سلطنة عُمان



مجلة فصلية متخصصة في
شؤون المناطق الاقتصادية والحرة

تصدر عن:
الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية
الخاصة والمناطق الحرة

المشرف العام

المهندس أحمد بن حسن الذيب

رئيس التحرير

صالح بن نبهان المعمرى

التحرير

آمنة بنت سالم بن ربيع السلطية

التصميم والادراج

ناصر بن محمد الرئيسي

المراسلات والإعلانات توجه
باسم : رئيس التحرير
ص. ب: 77
الرمز البريدي: 100
مسقط - سلطنة عمان

الهاتف:

+ 968 24507572

+ 968 24507540

الفاكس: + 968 24587474

البريد الإلكتروني:

magazine@duqm.gov.om

تابعونا على:

www.duqm.gov.om

www.opaz.gov.om

omanopaz
sezaduqm

+ 968 71144433

الآراء المنشورة في المجلة تعبر
عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعبر
بالضرورة عن رأي المجلة

المجلة ترحب بالمقالات والبحوث
المتخصصة والدراسات الأكاديمية



8

جلالة السُّلطان يفتتح
مصفاة الدقم بحضور أمير الكويت



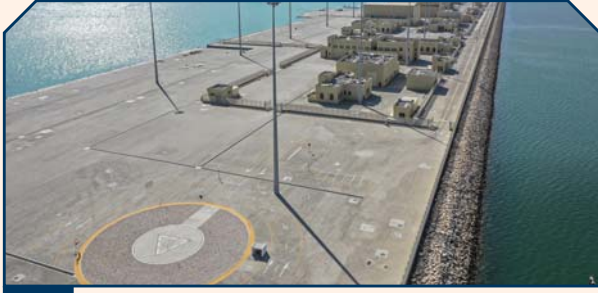
6

مجلس إدارة الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة
والمناطق الحرة يعقد اجتماعه الأول لعام 2024م



20

23.4 مليون ريال عُمانى.. حجم الاستثمارات للمصانع
المُفتتحة لتعزيز القدرة الإنتاجية وزيادة معدلات التصدير



26

افتتاح مشاريع سدود الحماية لوادي جرف ووادي صاي والرصيف الحكومي بطول 1 كيلومتر بميناء الدقم



16

إطلاق مبادرة "تكافؤ الفرص الوطنية"



41

الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة تنظم لقاءها الإعلامي السنوي



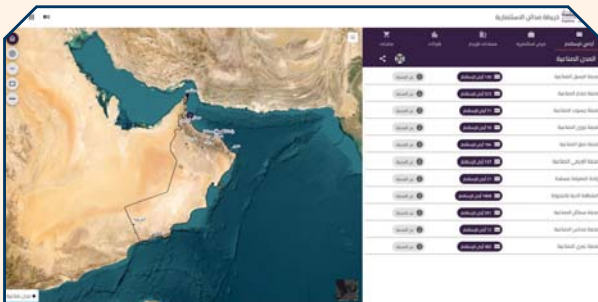
46

إسناد مناقصة الخدمات الاستشارية للمنطقة الاقتصادية المتكاملة بمحافظة الظاهرة



22

افتتاح ميناء الصيد البحري ومحطة خدمات الشحن والجمارك والطرق الرئيسية 1 و 5 بميناء الدقم



54

"مدائن" تطلق منصة "استكشف" للتعريف بالفرص الاستثمارية المتاحة في المدن الصناعية



40

دعوة القطاع الخاص للمشاركة في تنفيذ البنى الأساسية للمنطقة الحرة بمطار مسقط



مجلس إدارة الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة يعقد اجتماعه الأول لعام 2024م

مسقط - **الدقم** : **دوقم**

للعام 2023 كما تم تحقيق وفورات في المشاريع الجاري تنفيذها بواقع 38 مليون ريال عماني. وتابع مجلس الإدارة الإجراءات قيد التنفيذ ومنها مشروع تحديث قانون نظام الهيئة والخطوات المتخذة لاستكمال انشاء المناطق الجديدة المعلن عنها سابقا.

واقر مجلس إدارة الهيئة الاعفاء من شرط تقديم التأمين للمشاريع وذلك بما يتوافق مع ضوابط الاعفاء التي اقراها مجلس المناقصات. كما استعرض المجلس خلال الاجتماع عدد من المواضيع لتعزيز الالتزام والحوكمة ومن ذلك مصفوفة الصلاحيات الخاصة بالمؤسسة العامة للمناطق الصناعية "مدائن" ولجان التدقيق الداخلي ومشروع زيادة الرقعة الخضراء بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، بالإضافة الى مواضيع أخرى واتخذ القرارات المناسبة بشأنها.

عقد مجلس إدارة الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة بمسقط اجتماعه الأول لعام 2024م برئاسة معالي الدكتور علي بن مسعود السنيدي رئيس مجلس الإدارة، واستعرض المجلس أهم مؤشرات الأداء للمناطق الاقتصادية والمناطق الحرة والمدن الصناعية التي تقع تحت اشراف الهيئة حيث بلغ حجم الاستثمار التراكمي الملتزم به مع نهاية عام 2023 حوالي 19 مليار ريال عماني موزعة على 14 منطقة قائمة ويقوى عاملة مباشرة بلغت 75 الف عامل وبنسبة تعمين عامة بلغت 34%، في حين تمت اتمتة 80 خدمة الكترونية وبلغ حجم الإيرادات المباشرة من هذه المناطق أكثر من 61 مليون ريال عماني بزيادة بلغت 15% عن المستهدف المحدد

استعراض
أهم مؤشرات
الأداء
للمناطق
التي تشرف
عليها مع
نهاية عام
2023

إقرار الاعفاء
من شرط
تقديم التأمين
للمشاريع



مشروع استراتيجي وشراكة ناجحة

مثل مشروع مصفاة الدقم الشراكة الناجحة بين سلطنة عمان ودولة الكويت الشقيقة والذي يعد الأكبر من نوعه في منطقة الخليج العربي حيث تعد مصفاة الدقم من المصافي التي تعتمد على وصول المادة الخام عبر السفن وناقلات النفط الخام من خلال محطة راس مركز لتخزين النفط، ويتم من خلال المحطة ضخ النفط الخام إلى مصفاة الدقم يتم تصفية إلى عدة منتجات ومشتقات مختلفة ومن ثم يتم ضخه إلى عدد من الخزانات في رصيف المواد السائلة والسائبة (الرصيف النفطية) في ميناء الدقم ومن ثم يصدر إلى العالم.



جلالة السلطان يفتتح مصفاة الدقم بحضور أمير الكويت



الدقم - الدقم :

بن حسن الذيب نائب رئيس الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، وم لهم بن بشير الجرف رئيس مجلس إدارة مجموعة أوكيو. بمشاهدة عرض مرئي تفاعلي عن (رحلة الطاقة) قدمته مجموعة من الكوادر الوطنية الشابة، وقد ركز العرض على مراحل تأسيس مشروع مصفاة الدقم والصناعات البتروكيماوية؛ ليكون أكبر مشروع استثماري مشترك بين سلطنة عُمان ودولة الكويت الشقيقة مدمج بين مجموعة أوكيو العُمانية وشركة البترول الكويتية العالمية برأس مالٍ جاوز ثلاثة مليارات ونصف مليار ريال عُماني، كما وُضِعَ العرضُ المرئيُّ الأهمية الاقتصادية للمصفاة. وألقى معالي عبد السلام بن محمد المرشدي رئيس جهاز الاستثمار العُماني كلمة أكد فيها على أن افتتاح هذا المشروع المشترك بين سلطنة عُمان ودولة الكويت الشقيقة يأتي تجسيدًا للعلاقات

تفضل حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه - فشمل برعايته السامية الكريمة حفل افتتاح مشروع مصفاة الدقم والصناعات البتروكيماوية بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بحضور أخيه صاحب السمو الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت الشقيقة. ولدى وصول القائدين - رعاهما الله - إلى موقع المشروع تشرف باستقبالهما معالي سلطان بن سالم الحبسي وزير المالية، ومعالي عماد محمد العتيقي وزير النفط الكويتي، ومعالي عبد السلام بن محمد المرشدي رئيس جهاز الاستثمار العُماني، وسعادة الشيخ نواف سعود الصباح الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية، وسعادة أحمد

رحلة الطاقة ...
عرض مرئي
تفاعلي مقدمة
مجموعة من
الكوادر الوطنية
الشابة



مشروع
المصفاة تم
وضع حجر
أساسة عام
2018 واليوم
يرى النور

الذي يدعم المصفاة فيما يخص الطاقة والمياه باستثمار بلغ 196 مليون ريال عُُماني، ومشروع الشركة العُمانية للصهاريج الذي يرفد أعمال المصفاة فيما يخص تخزين النفط في رأس مركز باستثمار قدره 200 مليون ريال عُُماني.

كما ألقى سعادة الشيخ نواف سعود الصباح الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية كلمة قال فيها: إن التشغيل التجاري لمصفاة الدقم -أضخم مشروع خليجي مشترك- يدل على الإخاء التاريخي بين سلطنة عُمان ودولة الكويت، موضحاً أنه بعد الوصول إلى التشغيل التجاري الكامل، ستقوم المصفاة بتصريف النفط الكويتي الخام والنفط العُماني وتكريره، محققة الأهداف الاستراتيجية لمؤسسة البترول الكويتية التي تنص على الدخول في فرص استثمارية مع شركاء عالميين لتنمية قدرتها التكريرية في الأسواق الواعدة.

المتجذرة بين البلدين منذ القدم وتوحيًا لهذا الإرث المشترك؛ فقد تكافت جهود الجانبين للعمل على مشروع مصفاة الدقم والصناعات البتروكيماوية، وهو أكبر مشروع استثماري بين دولتين خليجيتين في قطاع المصافي.

ولفت معاليه إلى أن هذا المشروع تشرف بأن وضع حجر أساسه حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - أيدّه الله - في عام 2018م، واليوم نرى حصاد الجهد ونتاج البذل.

وأضاف معاليه أن المشروع يقع في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم التي لا يخفى على أحد مدى أهميتها الاستراتيجية، لما تتميز به من موقع متفرد، وما تمتلكه من مقومات وحوافز تجعلها منطقة جذابة للاستثمارات.

وقال معاليه: إنه بالتزامن مع افتتاح مصفاة الدقم تم إتمام مشروعين آخرين هما مشروع شركة مرافق





ودوران حلقة الزمن حتى إكمال المشروع والافتتاح لتتشكل أيقونة اقتصادية عالمية ذات مستقبل واعد.

بعدها تفضّل سلطان البلاد المفدى وأخوه سموّ الشيخ الضيف بزيارة غرفة التحكم الرئيسة بالمصفاة للتعرف عن كُتب على عمليات المصفاة المختلفة، واستمعا /حفظهما الله وراعاهما/ إلى شرح تفصيلي حول الطاقة الإنتاجية التي تعزّز المكانة التكريرية لسلطنة عُمان لتتجاوز 500 ألف برميل يوميًا، وتحقيق الاستفادة القصوى من المواد النفطية إضافة إلى دور غرفة التحكم في متابعة مختلف الوحدات عبر نظام مراقبة متطور لمتابعة سير عمليات خط الإمداد وفق أعلى معايير الأمن والسلامة.

وبهذه المناسبة تقبّل صاحب السمو الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت

وأضاف أن احتفال اليوم لا يعدّ المحطة الأخيرة في طريق النجاح، بل هو وقفة مستحقة لتقدير جهود العاملين والعاملات في مصفاة الدقم لإكمال السير، فالتحديات التي تعصف بصناعة النفط والغاز ليست سهلة وأهمّها التوجه العالمي للتحويل بالطاقة، الأمر الذي يستوجب العمل معًا لتأمين التشغيل الآمن والمُريح للمصفاة لكي تصبح صرخًا عالميًا للابتكار والريادة في صناعة التكرير العالميّة.

عقب ذلك تفضّل جلالة السلطان المعظم وسموّ الشيخ أمير دولة الكويت بإزاحة الستار عن النصب التذكاري الذي يخلّد هذه اللحظة التاريخية لافتتاح مصفاة الدقم والصناعات البتروكيماوية.

بعد ذلك شاهد عاهل البلاد المفدى - أعزّه الله - وأخوه سموّ الضيف الكريم عرضًا مرئيًا قصيرًا يجسّد لحظة إطلاق مشروع المصفاة منذ التأسيس

الاحتفال لا يعدّ المحطة الأخيرة في طريق النجاح، بل هو وقفة مستحقة لتقدير جهود العاملين والعاملات في مصفاة الدقم لإكمال السير





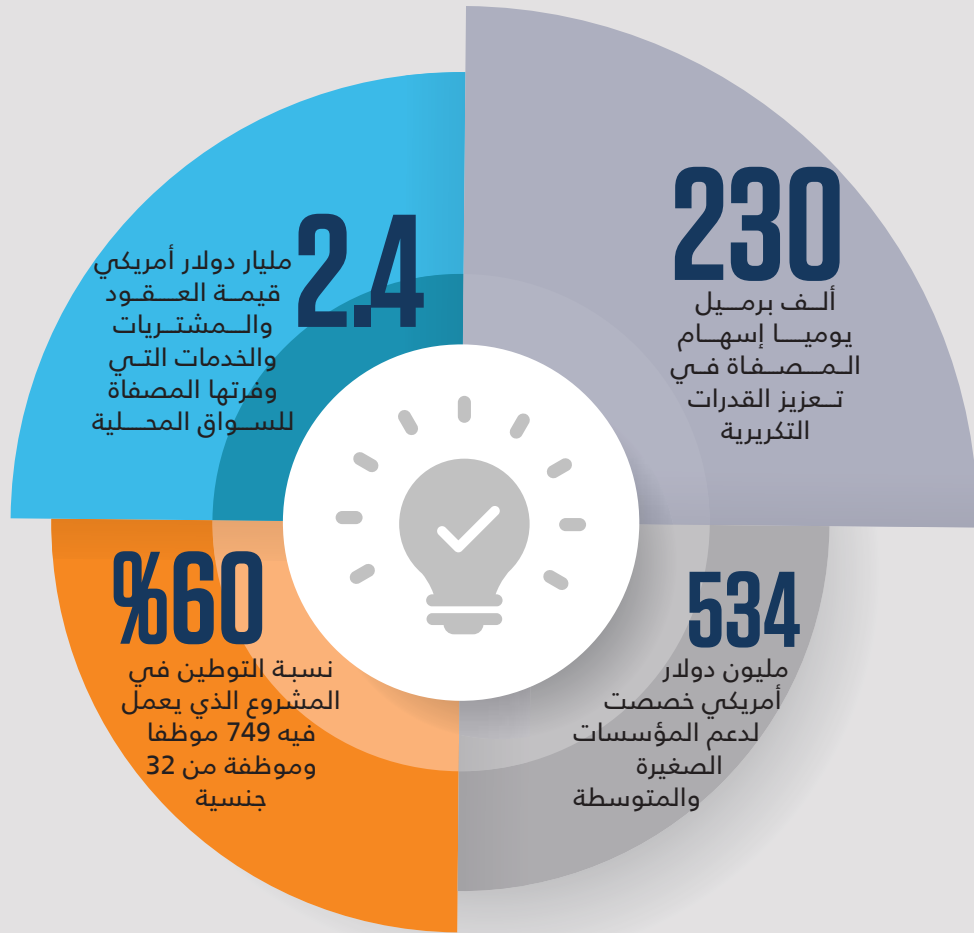
أضخم مشروع خليجي مشترك- يدلّ على الإخاء التاريخي بين سلطنة عُمان ودولة الكويت

والصناعات البتروكيماوية. جديرٌ بالذّكر أن مصفاة الدقم والصناعات البتروكيماوية بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم تُعدّ أول مصفاة خليجية تعتمد على النفط الخام المستورد في عملياتها التشغيلية وتهدف إلى تحفيز مشروعات النفط في منطقة الخليج العربي وتعزيز المكانة السوقية في قطاع التكرير والبتروكيماويات، إضافة إلى إيجاد فرص الأعمال ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال برنامج القيمة المحلية المضافة. حضر حفل الافتتاح عددٌ من أصحاب السُّمو والمعالي وعددٌ من أعضاء مجلس عُمان وعددٌ من أصحاب السَّعادة والوفد المرافق لسموّ الضيف وعددٌ من الرؤساء التنفيذيين لشركات جهاز الاستثمار العُماني والرؤساء التنفيذيين لشركات النفط وعددٌ من شيوخ وأعيان محافظة الوسطى.

هدية تذكارية مقدمة من إدارة شركة مصفاة الدقم والصناعات البتروكيماوية. عقب ذلك، تفضّل صاحب السُّمو الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت بتدوين كلمة في السجل (الإرث) الخاص بكبار الزوار، ثمّن فيها لحضرة صاحب الجلالة السُّلطان هيثم بن طارق المعظم والحكومة والشعب العُماني هذا التعاون الذي يترجم الشراكة الكويتية العُمانية لاسيما في الاستثمار في الصناعات البتروكيماوية وبلور الرؤى الحالية والمستقبلية المشتركة، مُعرباً سُمُوّه عن تطلعه إلى المزيد من التعاون الهادف إلى ترسيخ العلاقات الوطيدة التي تجمع البلدين الشقيقين وتحقيق مصالحهما لما فيه خير شعبيهما الكريمين. وفي ختام حفل الافتتاح، ألتقطت صورة تذكارية ضمت جلاله السُّلطان المعظم وأخاه سُمُو الضيف الكريم ومجموعة من كوادر شركة مصفاة الدقم



مصفاة الدقم ... إضافة قيمة لسوق الطاقة العالمي



راس مركز حقائق وأرقام



مصفاة الدقم تحتفي بإبحار سفينة صادراتها رقم 100



الدقم - الدقم :

أعلنت مصفاة الدقم إبحار سفينة صادراتها رقم 100 من محطتها في الدقم في إنجاز يعزز من ميزتها التنافسية في سلاسل التوريد العالمية ويشهد على التزامها بالتفوق التشغيلي. ويلقي هذا الإنجاز الجديد الضوء على سجل السلامة اللافت لمصفاة الدقم منذ انطلاقتها في مايو 2023، حيث نجحت في تصدير أكثر من 4.1 مليون طن من المنتجات لزبائنها حول العالم. وأكد ديفيد بيرد، الرئيس التنفيذي لمصفاة الدقم على الدور الرائد للشركة في سلسلة التوريد العالمية، حيث تعكس شحنتها رقم 100 رؤيتها الاستراتيجية الثابتة وخبرتها العملية الواسعة، مشيراً إلى أن وقوع المحطة خارج مضيق هرمز، سيقدم مساراً آمناً وموثوقاً تتدفق عبره الطاقة والسلع المختلفة بيسر وسلاسة. وقد أرسيت مصفاة الدقم معايير جديدة في الخدمات اللوجستية البحرية، وهو ما يشهد لقدرتها على إدارة الإمدادات العالمية للمنتجات المكررة بأمان تام، فلقد شحن الميناء كمية قياسية بلغت 850 ألف برميل من النافثا، وتتجلى قدرة المصفاة على التكيف من خلال نجاحها في التعامل مع السفن من مختلف الأحجام، وتحميلها بكفاءة تصل إلى 44.000 طن من الفحم البترولي في أقل من 68 ساعة.

وقد شحن الميناء شحنات كبيرة من الغاز البترولي المسال، تصل إلى 5500 طن متري، وقدم خدمات ليلية لتفريغ النفط الخام في محطة رأس مركز، وهو إنجاز مهم لا سيّما وقد تحقق في أقل من عام واحد منذ بدء التشغيل. وفي خضم استعداداتها لإطلاق أول شحنة كبيرة، تواصل مصفاة الدقم إثبات التزامها بتنويع منتجات التصدير والارتقاء بخدماتها. وأوضح مبارك النعماني، رئيس الشؤون المالية والتجارية وإدارة سلسلة التوريد أن هذا الإنجاز يؤكد الميزة الاستراتيجية لموقع المصفاة في الدقم كمركز لوجستي حيوي يلبي احتياجات الزبائن من شتى أنحاء العالم مع تنوعها واختلافها، ويساعد على دفع عجلة الاقتصاد الوطني. وتتكامل مصفاة الدقم بسلاسة مع عدد من مشاريع الاستثمار التابعة للمجموعة العالمية المتكاملة للطاقة (أوكيو)، بما في ذلك الشركة العُمانية للصهاريج (أوكتو)، وشركة أوكيو للمتاجرة، فضلاً عن مؤسسة البترول الكويتية. وتعتبر محطة رأس مركز للنفط الخام، التي تتولى الشركة العُمانية للصهاريج إدارتها إدارة متميزة، مثالاً باهراً على هذا التكامل، حيث توفر الشركة العُمانية للصهاريج خزانات يتم نقل النفط الخام منها إلى المصفاة عبر أنابيب تمتد بمسافة تزيد على 80 كيلومتراً.

نجحت في تصدير
أكثر من 4.1
مليون طن من
المنتجات لزبائنها
حول العالم

الدور الرائد
للشركة في
سلسلة التوريد
العالمية، حيث
تعكس شحنتها
رقم 100 رؤيتها
الاستراتيجية
الثابتة وخبرتها
العملية الواسعة

الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة تواصل تنفيذ برنامجها في التحول المؤسسي



التوصيات والمشاريع والمبادرات الداعمة للتحول المؤسسي، هذا بالإضافة إلى وضع استراتيجية للهيئة تضم (6) ركائز أساسية و (28) هدف فرعي تم استنباطها من مهام واختصاصات الهيئة وتمت صياغتها بالتعاون مع بيت خبرة أيرلندي. وأوضحت هدى بنت عبد الله الحبسية رئيس فريق دعم برنامج التحول المؤسسي: لقد تم الانتهاء من دراسة وتحليل الوضع الحالي للسوق في مجالات جذب الاستثمار وتسهيله والرعاية اللاحقة وفقاً لأفضل الممارسات الدولية، وتم العمل على تطوير الخطة السنوية وفقاً لأفضل الممارسات المتبعة وتشمل الخطة على نهج لتطوير خطط الهيئة والتي اشتملت على جميع الأولويات الإستراتيجية والتشغيلية لعام 2024 ، كما اشتملت الخطة على مشاريع التطوير الرئيسية وأنشطة جذب الاستثمار في المناطق التي تشرف عليها الهيئة، في حين سيتم تطوير أداة لتتبع جميع الخطط والأولويات الإستراتيجية والتشغيلية بشكل فعال.

مسقط - الدقم

تواصل الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة تنفيذ خطتها في التحول المؤسسي والتي تهدف إلى تحقيق الرؤية في أن تصبح المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية الوجهة الأمثل للاستثمار من خلال تنمية وتنظيم وتوفير بيئة استثمارية جاذبة ومستدامة تسعى لجذب المستثمرين المحليين ومن مختلف دول العالم، وتحقيق المستهدفات والتوجهات الاستراتيجية وبرامج رؤية عمان 2040. وقد قامت الهيئة بتنفيذ عدة مراحل أساسية من برنامج التحول المؤسسي خلال العام 2023م بدءاً من دراسة وتحليل الوضع الراهن في الهيئة والمناطق التي تشرف عليها في مجالات جذب الاستثمار وتسهيله والرعاية اللاحقة والتي امتدت لمدة (3) أشهر، والتي خرجت بمجموعة من

دراسة وتحليل
الوضع الراهن
في الهيئة
امتدت 3 أشهر

تم الانتهاء
من الدراسة
وفقاً لأفضل
الممارسات
الدولية

وضع
الاستراتيجية
تضم (6) ركائز
أساسية و
(28) هدف
فرعي

تطوير رؤية
واستراتيجية
وطنية
للمناطق
الاقتصادية
والحرّة

تسريع تقديم الحلول بما يتناسب مع احتياجات المستثمرين، ودراسة المناطق الجديدة ووضع المخططات الرئيسية في المواقع الاستراتيجية، وتوحيد المعايير وتنظيم وتعزيز النظام البيئي الرقابي لتحسين القدرة التنافسية، والإشراف على مشغلي المنطقة لتحقيق التميز في معايير تطوير الأداء وضمان امتثال الشركات وإنشاء قاعدة بيانات للمستثمرين وإنشاء وإدارة البوابة الرقمية للمحطة الواحدة لتعزيز وتحسين الخدمات الإلكترونية. ومن ضمن أهداف التحول المؤسسي للهيئة الوصول إلى تنمية متوازنة ودعم إنجاز وتسليم المرافق الحضرية والاجتماعية والخدمات الرئيسية وبناء وترسيخ ثقافة التركيز على المستثمر والسعي لضمان تحقيق التميز في جودة التواصل الداخلي والخارجي. ومن الفوائد المتوقعة من خطة التغيير في التحول المؤسسي هي الوصول إلى تحسين الكفاءة والأداء والإنتاجية والابتكار وتنمية المهارات وتحقيق رضا المستثمرين وتطلعاتهم.

وأضافت رئيس فريق دعم برنامج التحول المؤسسي: تشمل الأهداف البارزة لبرنامج التحول تطوير رؤية واستراتيجية وطنية للمناطق الاقتصادية والحرّة، وتعزيز النظام البيئي التنظيمي للأعمال، وتطوير بوابة موحدة لتلبية احتياجات المستثمرين في جميع المناطق التابعة للهيئة، وإنشاء خطط توعية تسويقية متخصصة، ووضع خطة لإدارة العلاقة مع أصحاب المصلحة. ويركز البرنامج أيضًا على توحيد الخدمات، وتبني التحول الرقمي، وبناء ثقافة التركيز على المستثمرين، والتميز في جودة الاتصال الداخلي والخارجي. وأكدت هدى: اهتمام الهيئة على تنفيذ البرامج والورش التدريبية لنقل المعرفة والخبرة إلى موظفي الهيئة والمناطق التي تشرف عليها. وتجدر الإشارة بأن برنامج التحول المؤسسي يشتمل على 28 هدفًا فرعيًا أبرزها وضع رؤية وخطة وطنية لتطوير المناطق الاقتصادية والحرّة والمدن الصناعية والتأكد من مواءمة المخططات الرئيسية وخطط التنمية والعمل مع الشركاء على



تستهدف أكثر من (50) مشروع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال عام 2024

إطلاق مبادرة "تكافؤ الفرص الوطنية"



عرض منتجات
مبتكرة لرواد
الأعمال
العُمانيين

رئيس الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة.

وتهدف المبادرة إلى دعم رواد الأعمال العُمانيين وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال إعداد معرض تعريفى ببنى الهيئة لعدد (11) من رواد الأعمال العُمانيين الذين يملكون هذه المشاريع، بغرض عرض منتجاتهم

مسقط - **الدوم** :
Domi

نظمت الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة مبادرة تحت عنوان "تكافؤ الفرص الوطنية" وذلك بمشاركة عدد من رواد الأعمال العُمانيين وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وبحضور معالي الدكتور علي بن مسعود السنيدي





تقديم تجارب ونجاحات المشاريع وتبادل الخبرات مع المسؤولين والموظفين

وتشجيعها على توطين مشروعاتهم في المناطق الاقتصادية والحرّة والصناعية التي تشرف عليها والاستفادة من المزايا والتسهيلات والحوافز التي توفرها الهيئة لهذه المشاريع، وذلك ضمن تحقيق رؤية الهيئة في جعل المناطق التي تشرف عليها هي (الوجهة الأمثل للاستثمار)، إضافة إلى تعزيز ثقافة الابتكار ودورها في تعزيز القيمة المضافة وتمكين المستثمرين من استخدام التقنيات والحلول المبتكرة لمشروعهم من خلال تطبيقات الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي. وتعزيز فكرة "استخدام موارد صديقة للبيئة" من خلال عرض ابتكارات القطاعات، لأجل استدامتها في مبادرات وفعاليات أخرى مستقبلاً.

المبتكرة ليوم كامل وتقديم تجاربهم ونجاحاتهم في مشاريعهم وتبادل الحديث والخبرات مع المسؤولين والموظفين في الهيئة وفتح المجال لشراء المنتجات منهم. بدأ الحفل بافتتاح المعرض الذي أقيم على هامش هذه المبادرة، وحوى المعرض على الكثير من الأفكار وأبرز الأعمال التي تنفذها المشاريع المشاركة، واستعرض المشاركون أمام راعي الحفل والحضور تجاربهم في ريادة الأعمال وقصص نجاحهم والتحديات التي واجهتهم. وتسعى الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة إلى خلق شراكات مستدامة مع أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة

قصص نجاح وتحديات واجهت ريادة الأعمال



أكثر من (854) مُكالمة واردة

نسبة رضا المستفيدين من خدمات الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة

92%



النتائج تضمنت
تقييم عدد
من الخدمات
بالمناطق التي
تتولى الهيئة
الإشراف عليها

مسقط - الدقم :

بالاستثمار وعدد (450) من الاستفسارات عن كيفية وطرق الاستثمار، وذلك خلال الفترة منذ بداية شهر يوليو 2023م إلى نهاية شهر ديسمبر 2023م، في حين يقوم المركز بإصدار تقارير دورية بشأن البلاغات والمقترحات ومستوى تقييم المستفيدين للخدمات عبر المركز.

يذكر أن المركز مزود بأنظمة تقنية حديثة، ويعمل بطريقة تفاعلية على تسجيل المعاملة والطلبات وتحويلها إلى الجهات ذات الاختصاص في المناطق التي تشرف عليها الهيئة، ويتم التواصل بسرعة قياسية مع المتصلين بالمركز، وتم تزويد المركز بأنظمة توضح طريقة استلام البلاغات والمقترحات والتعامل معها وتحسين مستوى الخدمة المقدمة بناءً على تقييم المستفيدين والمستثمرين.

جديرًا بالذكر، تُولي الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة اهتمامًا بالغًا للارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمستثمرين وللمتعاملين معها، وذلك من أجل تحقيق تطلعاتهم وغاياتهم وتعميق تجربتهم في التعامل الإلكتروني مع الهيئة، وذلك في إطار اختصاصات الهيئة في التخطيط والتطوير والتنظيم والإشراف والتسهيل وتقديم ما بعد الخدمة والتشغيل وتسريع الأعمال والتسويق وجذب الاستثمارات إضافة إلى التميز المؤسسي، مما يساهم في تحقيق الأهداف والرؤية التي تسعى الهيئة لتحقيقها.

أشارت نتائج مؤشرات رضا العملاء عن الخدمات التي تقدمها الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة بأن نسبة الرضا وصلت إلى 92% حتى نهاية ديسمبر 2023م مقارنة بنسبة 86% في نهاية يونيو 2023م، وتضمنت النتائج تقييم عدد من الخدمات بالمناطق التي تتولى الهيئة الإشراف عليها، وضمت العديد من الخدمات مثل منصة Omap التي تتضمن خرائط جغرافية متكاملة لجميع بيانات المخططات الشاملة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية والتي تُمكن مستخدميها من الوصول إلى الخدمات والمعلومات التفصيلية للمناطق عبر الخرائط الرقمية والأدوات المتاحة عبر المنصة ، بالإضافة إلى نظام الالتزام المركزي (التزام) ونظام إدارة علاقات المستثمرين وخدمة الرسم المساحي الإلكتروني الموحد و والتصاريف البيئية واستلام العلام ونظام التفتيش المركزي وخدمة تسجيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلكترونياً وخدمات المحطة الواحدة للمستثمرين والعديد من الخدمات الأخرى.

وتأكيدًا لتقرير مركز التواصل التابع للهيئة، الذي خصص له الرقم المجاني (1919) ، فقد تم التعامل مع أكثر من (845) مكالمات واردة إلى المركز منها (99) مكالمات دولية وعدد (265) من الطلبات المتعلقة

الرقم المجاني
1919 تعامل
مع أكثر من 845
مكالمة واردة
إلى المركز منها
99 مكالمات
دولية وعدد 265
من الطلبات
المتعلقة
بالاستثمار
وعدد 450 من
الاستفسارات
عن كميّة وطرق
الاستثمار



كونراد بربابو

22 مركزا استثماريا والعدد في تزايد مستمر

الصناعية مثل، وهي: الرسيل، صحرار، سمائل، الوادي الكبير، نزوى، صور، البريمي، ريسوت، وواحة المعرفة مسقط كأول منطقة تقنية معلومات بعمان.

بيد أن المناطق الاستثمارية الثماني الجديدة، في المراحل الأولى من التطوير حاليا، هي التي تؤكد إمكانات عمان على المدى الطويل كمحرك للتصنيع والنمو الصناعي. وتجدر الإشارة إلى أن المنطقة الاقتصادية المتكاملة بمحافظة الظاهرة، التي طورتها سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية بشكل مشترك ليست بعيدة عن المعبر الحدودي الذي أنشأه البلدان في الربع الخالي، وتمتد عبر مساحة 388 كيلومترا مربعا، وستستفيد من قربها المميز من السوق السعودية الضخمة لاستهداف الاستثمارات في التصنيع والتعدين وخدمات حقول النفط والخدمات اللوجستية والطاقة المتجددة وغيرها من القطاعات.

وتستعد محافظة البريمي في الشمال لاستضافة أول منطقة اقتصادية خاصة لها في الروضة في ولاية مدحاء، حيث تغطي المنطقة الاقتصادية الخاصة بالروضة مساحة تبلغ حوالي 55 كيلومترا مربعا، وتهدف إلى الاستفادة من قربها من القوى الاقتصادية في الخليج وشبكة الطرق الحديثة التي تربط مدحاء بالأسواق الرئيسية في المنطقة.

كما يجري تطوير المنطقة الحرة في مطار مسقط الدولي حيث تتولى مجموعة أسيا، بموجب امتياز تم منحه للمجموعة من الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة تطوير المنشأة التي تبلغ مساحتها 1.7 كيلومتر مربع لتكون بمثابة مركز لوجستي عالمي. كما يتواصل في الوقت نفسه التوسع في المدن الصناعية الجديدة مع مراكز جديدة مخطط لها في ثمرت والمضيبي وسيح السرية وشناس ومحاس.

وفي بيان أصدرته الهيئة " وجود 14 مركزا قيد التشغيل وثمانية مراكز أخرى قيد التطوير، أصبح لدى المستثمرين المحليين والدوليين الآن مجموعة واسعة من الخيارات للاختيار من بينها، ما يضمن أن عرض القيمة الذي تقدمه مجموعتنا يتماشى مع مصالحهم الأساسية إضافة إلى بيئتنا التنظيمية الصديقة للأعمال ونظامنا الاستثماري الجذاب. وتشهد عمان تطورا سريعا لتصبح الوجهة المفضلة للمستثمرين بفضل موقعها الجغرافي المتميز وبنيتها الأساسية الممتازة والبيئة السياسية الهادئة".

بعد أربع سنوات من اضطلاع الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة بمهامها كمؤسسة رائدة في سلطنة عمان مسؤولة عن إدارة التجمعات الصناعية في البلاد، توسعت محفظة أنشطة الهيئة إلى ما مجموعه 22 مركزا استثماريا والعدد أخذ في الزيادة.

وتغطي هذه المراكز مساحة إجمالية تربو على 2200 كيلومتر مربع، وتضم مزيجا من المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية ومدن المطارات المستقبلية - والتي توفر مجموعة فريدة من خيارات الاستثمار للمستثمرين المحليين والأجانب. وهي موزعة في كافة أنحاء سلطنة عمان في مواقع جغرافية واستراتيجية متميزة، فيما يزيد من القيمة الفريدة التي توفرها تلك المراكز ارتباطها ببنية أساسية للنقل والخدمات اللوجستية، وإمكانية الوصول إلى الأسواق، والقرب من الموانئ البحرية الحديثة.

ومع نهاية ديسمبر عام 2023 استطاعت هذه المراكز مجتمعة جذب 18.8 مليار ريال عماني من الاستثمارات المحلية والأجنبية، مما يؤكد الأهمية الإقليمية المزدهرة لسلطنة عمان كوجهة للصناعة والتصنيع والخدمات اللوجستية والأنشطة الاقتصادية الأخرى. كما شرعت الهيئة في تجاوب واضح مع هذا الزخم الاستثماري في تطوير ثمانين منطقة جديدة أخرى تهدف إلى تعزيز مساهمة القطاع الصناعي في نمو الناتج المحلي الإجمالي بما يتماشى مع الأهداف التي حددتها رؤية عمان 2040.

وهناك 14 منطقة اقتصادية خاصة ومناطق حرة ومدن صناعية في الوقت الحالي، كل منها تمثل قاعدة بارزة للنمو الاقتصادي. وأكبرها حتى الآن هي المنطقة الاقتصادية الخاصة في الدقم، والتي تصدرت عناوين وسائل الإعلام مؤخرا مع افتتاح جلالة السلطان هيثم بن طارق والشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت، مصفاة الدقم كرمز دائم للعلاقات الأخوية المتينة بين البلدين. كما يزدهر ميناء صحرار والمنطقة الحرة بصحرار والمنطقة الحرة بصلالة، والمنطقة الحرة بالمزبونة مستفيدة من مواقعها الجغرافية والاستراتيجية الفريدة.

وهناك تسع مدن صناعية تكمل هذه المناطق الرئيسية الأربع، موجهة في المقام الأول نحو الأسواق الدولية، تقود نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في عمان. وتشغل "مدائن" المؤسسة العامة للمناطق الصناعية عدد من المدن

افتتاح مشاريع في المجالات الغذائية والبتروكيماويات والتعدين في المنطقة الحرة بصلالة

23.4 مليون ريال عُمانى.. حجم الاستثمارات للمصانع المُفتتحة لتعزيز القدرة الإنتاجية وزيادة معدلات التصدير



مجموعة اسيايد خلال حفل الافتتاح عن استثمار بلغت حوالي 9.6 مليون ريال عُمانى في مصنع الشركة المتخصصة للأغذية المتكاملة، وهو مشروع عُمانى يمني متخصص في المنتجات الغذائية. كما تم الإعلان عن استثمار قيمته 10 ملايين ريال عُمانى للمرحلة الاولى في مصنع شركة النمارق للتعدين، وهو مشروع استثماري عُمانى عراقي مشترك، ويتخصص في إنتاج الجير الحي (أكسيد الكالسيوم). بالإضافة إلى ذلك، تم استثمار 3.8 مليون ريال عُمانى لإنشاء شركة القمة عبر الخليج للتصنيع لأحد المستثمرين من جمهورية باكستان،

صلالة - **الدوم** :
DUM

احتفلت المنطقة الحرة بصلالة، بافتتاح ثلاث مصانع جديدة تخدم مجموعة متنوعة من المجالات الصناعية بقيمة استثمارية اجمالية بلغت 23.4 مليون ريال عمانى، وذلك برعاية معالي الدكتور محاد بن سعيد باعوين، وزير العمل، وبحضور معالي الدكتور علي بن مسعود السندي رئيس الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، وعدد من كبار المسؤولين. وكشفت المنطقة الحرة بصلالة التي تشغلها

الافتتاح يُمثل
خطوة مهمة
في تعزيز التقدم
الصناعي والنمو
الاقتصادي





تم تجهيز المصانع بأحدث التقنيات والمعدات

التبادل التجاري". هذا فقد تمكنت المنطقة الحرة بصلالة خلال العام الماضي 2023م، من استقطاب مشروعات بحجم استثمار إجمالي يقدر بـ 728 مليون ريال عُمانى، وبلغت مساحة الأرض المؤجرة بالمنطقة نحو 1.2 مليون متر مربع خلال العام الماضي. فيما بلغ عدد الاتفاقيات التراكمية في المنطقة الحرة بصلالة 129 اتفاقية بإجمالي حجم استثمار تراكمي يتجاوز 4.5 مليار ريال عُمانى. ويأتي افتتاح هذه المشاريع الاقتصادية في المنطقة الحرة بصلالة مترجماً لاستراتيجية الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة ومجموعة أسياي في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومستقرة تعزز جهود استقطاب المزيد من الفرص الاستثمارية والنمو الاقتصادي في المناطق الحرة وتحفيز كبرى الشركات الإقليمية والعالمية لتأسيس مراكز للتوزيع في سلطنة عُمان وتوسيع عملياتها التجارية، بالاعتماد على الحلول اللوجستية والعقارية المتكاملة لضمان الوصول السريع لمختلف الأسواق التجارية.

وتعمل الشركة في مجال تصنيع وتغليف الأقمشة والمواد البلاستيكية لتلبية احتياجات الأسواق المحلية والإقليمية ومختلف القطاعات كقطاع الرعاية الصحية والأغذية والمشروبات. وقال الدكتور علي بن محمد تبوك، الرئيس التنفيذي للمنطقة الحرة بصلالة: إن افتتاح هذه المصانع الجديدة في المنطقة يمثل خطوة مهمة في تعزيز التقدم الصناعي والنمو الاقتصادي في سلطنة عُمان. وأضاف: "نحن فخورون بالشراكات الاستراتيجية التي تم تشكيلها مع اليمن والعراق وباكستان لإنشاء هذه المصانع الحديثة، والتي ستسهم في تعزيز القدرات التصنيعية وتعزيز القيمة المضافة في سلطنة عُمان". وأوضح تبوك: "تم تجهيز هذه المصانع بأحدث التقنيات والمعدات، وهو ما سيسهم في زيادة الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات، مؤكداً تطلعه لمساهمة المصانع الجديدة في تعزيز التنمية المستدامة في سلطنة عُمان؛ من خلال تعزيز البنية الأساسية الصناعية وزيادة الصادرات وتعزيز



بتكلفة تقدر بحوالي 177 مليون ريال

افتتاح ميناء الصيد البحري ومحطة خدمات الشحن والجمارك والطرق الرئيسية 1 و 5 بميناء الدقم



أكبر ميناء للصيد التجاري في سلطنة عمان

وقال المهندس أحمد عكعك يعد ميناء الصيد البحري بالدقم أكبر ميناء للصيد التجاري في سلطنة عمان حيث تبلغ مساحته 7.5 كيلومترات مربع، تم إنشاؤه ليستقبل أكبر سفن الصيد التجارية الدولية حيث يصل عمق حوضه 10 أمتار، ويتألف من كاسري أمواج مجموع طوليها 3.3 كم، ومجموع أطوال الأرصفة الثابتة للسفن بطول 1.3 كيلومتر، تم تزويد الميناء بـ 6 مراسي عائمة ورصيف خاص لقوارب شرطة خفر السواحل. وأضاف: تضمنت الأعمال الانشائية لميناء الصيد البحري إنشاء طرق داخلية بطول 1.9 كم، وطريق يربط بين الميناء ومنطقة الصناعات السمكية والغذائية بطول 3.3 كم، وتم عمل تسوية واستصلاح الأراضي بهدف إنشاء المباني الخدمية بمساحة إجمالية تقدر بـ 412 ألف متر مربع.

وأوضح المهندس أحمد عكعك بأن مشروع المحطة الجمركية الذي تم افتتاحه يأتي ضمن مشاريع الحزمة الثالثة بميناء الدقم والتي تتكون من عدة مباني ضمن نطاق ميناء الدقم في حين يبلغ طول الطريق الرئيسي رقم (1) حوالي 3.93

الدقم - الدقم :

احتفلت المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بافتتاح 3 مشروعات جديدة للبنية الأساسية وهي ميناء الصيد البحري متعدد الأغراض ومحطة خدمات الشحن والجمارك والطرق الرئيسية رقم 1 و 5 بميناء الدقم.

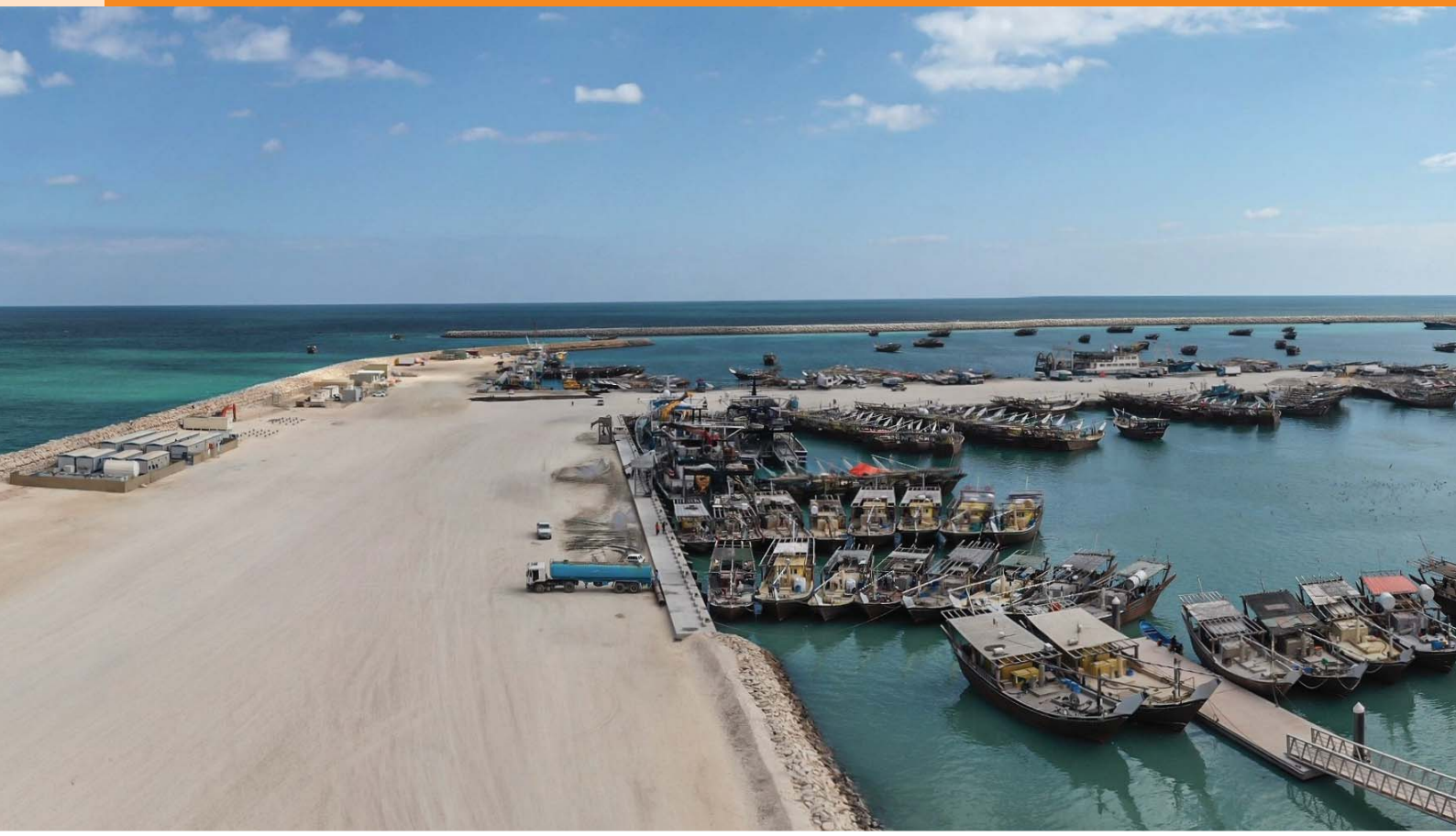
رعى حفل الافتتاح معالي الفريق حسن بن محسن الشريقي المفتش العام للشرطة والجمارك، وبحضور عدد من المسؤولين في القطاعين العام والخاص.

وخلال حفل الافتتاح أكد المهندس أحمد بن علي عكعك المكلف بتسيير أعمال الرئيس التنفيذي للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم على أهمية المشروعات الجديدة في استقطاب الاستثمارات إلى المنطقة ورفع تنافسيتها لتشمل الصناعات السمكية والغذائية والشحن الدولي والاستيراد والتصدير وأوضح أن التكلفة الإجمالية للمشاريع الثلاثة الجديدة بلغت حوالي 177 مليون ريال عماني.

أكبر ميناء للصيد التجاري في سلطنة عمان يبلغ مساحته 7.5 كيلومترات مربع

تم إنشاءه ليستقبل أكبر سفن الصيد التجارية الدولية حيث يصل عمق حوضه 10 أمتار





تم تزويد الميناء
بـ 6 مراسي عائمة
ورصيف خاص
لقوارب شرطة
خفر السواحل

استصلاح
الأراضي لإنشاء
المباني الخدمية
بمساحة إجمالية
تقدر بـ 412 ألف
متر مربع

الصديقة للبيئة.

الجدير بالذكر أن ميناء الصيد البحري بالدقم تقوم بتطويره وتنفيذ مرافقه التجارية شركة مرسى الدقم للاستثمار وهي عبارة عن ائتلاف تقوده عدد من شركات جهاز الاستثمار العماني المتمثلة في مجموعة تنمية أسماك عمان (FDO) وشركة موانئ ومرافئ أسياود وشركة الوسطى للصناعات السمكية والشركة العمانية للاستثمار الغذائي القابضة "نتاج" ويضم الائتلاف أيضا شركة ميناء لوريان الفرنسي والذي يعد أحد أكبر موانئ الصيد في أوروبا.

محطة خدمات الشحن والجمارك

اشتمل الحفل على افتتاح المحطة الجمركية ضمن مشاريع الحزمة الثالثة بميناء الدقم والتي تتكون من ميان مخصصة لشركة ميناء الدقم حيث تتكون المحطة من مبنى المحطة الواحدة، ومبنى لتسجيل الشاحنات، ومبنى تصاريح العبور ومباني التفتيش المخصصة لشرطة عمان السلطانية ووزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه وكذلك عبادة

كم وهو طريق مزدوج يتألف من مسارين في كل اتجاه، ويبلغ طول الطريق الرئيسي رقم (5) حوالي 3.3 كم وهو طريق مزدوج أيضا.

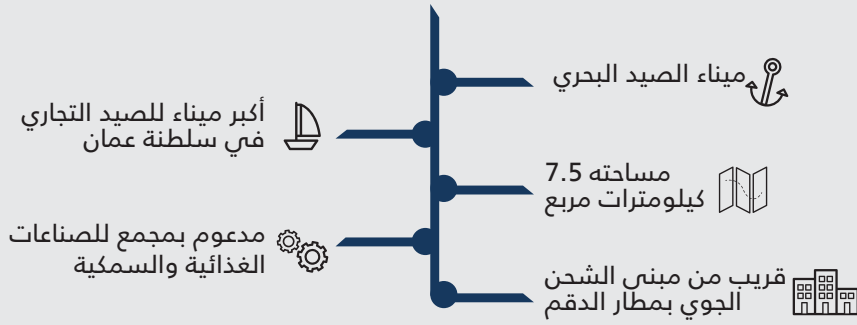
ميناء الصيد البحري بالدقم

تم انشاء ميناء الصيد البحري بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم ليحتضن مواقع لصيانة سفن الصيد التجارية وسفن الصيد الحرفية، ومصانع الصيد ومرافق بيع الأسماك ومركز لتدريب وتأهيل الصيادين وتم تنفيذ شبكة من الطرق المعبدة لخدمة مركبات نقل الأسماك في حين يعتبر ميناء الصيد البحري البالغ مساحته 7.5 كيلومترات مربع ومجمع الصناعات السمكية والغذائية البالغ مساحته أيضا 7.5 كيلومترات مربع إحدى المحركات الاقتصادية للمنطقة والتي ستعطي دوراً في استقطاب الشركات المحلية والعالمية المتخصصة في مجال صيد الأسماك والصناعات السمكية المرتبطة بها. كما تسعى الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة لأن يستوعب ميناء الصيد البحري بالدقم مشاريع الطاقة الخضراء

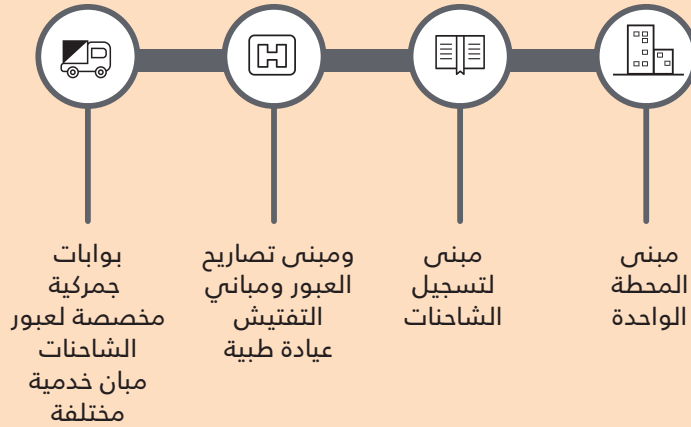


محطة خدمات الشحن والجمارك بميناء الدقم

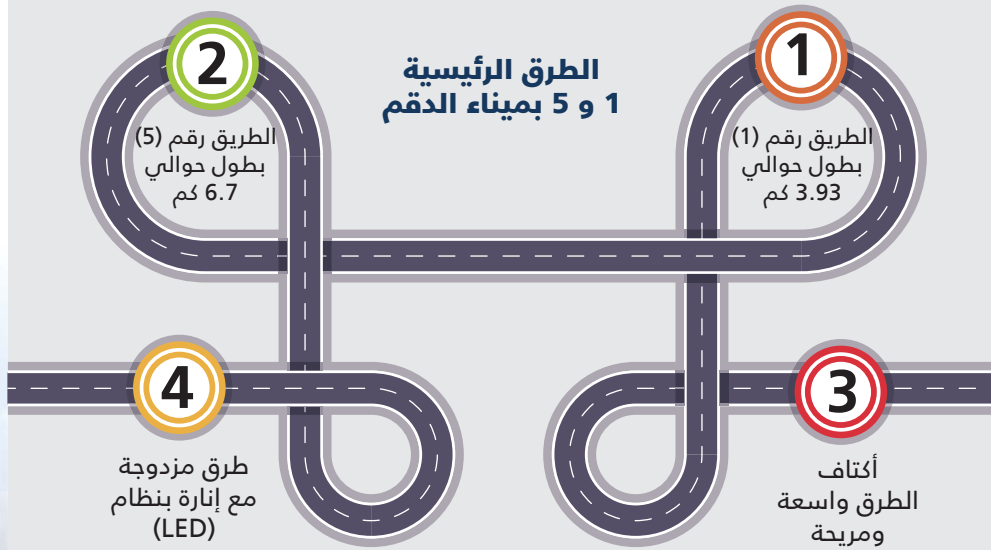
3 مشروعات جديدة تعزز البنية الأساسية وتواكب تطلعات الدقم



محطة خدمات الشحن والجمارك



الطرق الرئيسية 1 و 5 بميناء الدقم



محطة خدمات الشحن والجمارك تحتوي على عدة مباني وخدمات للتخليص الجمركي

المحطة تحتوي على طرق بطول 8 كم ومواقف للمركبات مخصصة للمحطة





المفتش العام للشرطة والجمارك يزيع الستار عن مشروع محطة خدمات الشحن والجمارك

يبلغ طول
الطريق الرئيسي
رقم (1) حوالي
3.93 كم وهو
طريق مزدوج

في حين يبدأ الطريق رقم (5) من التقاطع القائم الذي يربط الطريقان (1) و(6) وينتهي عند رصيف المواد السائلة والسائبة بميناء الدقم.

في حين تم إنشاء الطريقين بمواصفات قياسية بحيث يحتوي الطريق على كتف داخلي بقياس 1.5 متر والكتف الخارجي بقياس 3 أمتار، وعرض حارة يبلغ 3.75 أمتار ومتوسط عرض 40.90 مترا ويتراوح ارتفاع الطريق بشكل عام من 2 إلى 4 أمتار عن أرض المكان.

ويبلغ طول الطريق رقم (1) حوالي 3.93 كم وهو طريق مزدوج يتألف من مسارين في كل اتجاه، في حين يبلغ طول الطريق رقم (5) حوالي 3.3 كم وهو طريق مزدوج أيضا.

وتتضمن أعمال مشروع الطريقين (1) و(5) وجود طريقين للخدمات بطول نحو 6.7 كم، وإنارة الطرق الجديدة بنظام (LED)، وتنفيذ أعمال تحسين التربة (السيخة) وإنشاء قنوات لتصريف المياه.

وتشهد المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم تنفيذ العديد من مشروعات البنية الأساسية التي تواكب طموحات المستثمرين، وتضم المنطقة مجموعة من المناطق الاستثمارية في القطاعات الصناعية والتجارية والسياحية واللوجستية والتطوير العقاري والطاقة المتجددة، وتقدر الاستثمارات في المنطقة بأكثر من 6 مليارات ريال عُمانِي.

طبية تابعة لوزارة الصحة، كما تضم بوابات جمركية مخصصة لعبور الشاحنات من وإلى الميناء وضبط عملية الاستيراد والتصدير ومبان خدمية مثل محطة صرف صحي، ومحطات الكهرباء وخزانات مياه مكافحة الحرائق.

وتضمنت أعمال محطة خدمات الشحن والجمارك مرافقا للبنية الأساسية تحتوي على شبكة المياه الصالحة للشرب، وشبكة مياه الصرف الصحي، وشبكة الكهرباء والاتصال، وقنوات لتصريف مياه الأمطار وغيرها في حين تم تنفيذ طرق بطول 8 كم ومواقف للمركبات مخصصة للمحطة.

الطرق الرئيسية رقم 1 و5 بميناء الدقم

وتضمن الحفل افتتاح الطريقين (1) و(5) وهما من المشاريع الحيوية بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم ويربطان منطقة ميناء الدقم بالمصفاة ومركز المدينة والعديد من المشاريع الاستراتيجية التي يتم تنفيذها في منطقة الصناعات الثقيلة ومنطقة الصناعات المتوسطة، ويربط الطريق رقم (1) الميناء والحوض الجاف بالطريق الوطني 32 مما يسهل الوصول إلى مشاريع الميناء أمام القادمين من وسط مدينة الدقم ومن محافظة مسقط عبر طريق مسقط - سناو - الدقم، وبهذا يعد الطريق ثالث منفذ يؤدي إلى ميناء الدقم والحوض الجاف،

يبلغ طول
الطريق الرئيسي
رقم (5) حوالي
3.3 كم وهو
طريق مزدوج



سد وادي جرف وهو يحتجز كمية من مياه الأمطار

تحتجز 50 مليون متر مكعب من مياه الأمطار

افتتاح مشاريع سدود الحماية لوادي جرف ووادي صاي والرصيف الحكومي بطول 1 كيلومتر بميناء الدقم

الدقم - الدقم :

حيث تم تصميم بحيرات السدود لتستوعب تخزين نحو 50 مليون متر مكعب من المياه وربط هذه السدود عبر قنوات التصريف التي تم انشاءها في وقت سابق.

وأوضح المهندس أحمد أن المنطقة تحتفل أيضاً بالانتهاء من أعمال البنية الأساسية بالرصيف الحكومي بميناء الدقم الذي يبلغ طوله نحو 1 كيلو مترا والذي تم تقسمه الى منطقتين الأولى خصصت كرصيف للجهات العسكرية والاخرى رصيف للاستخدامات المدنية والسياحية، وتم فصل كل منطقة عن بعضها ببوابات وطرق منفصلة.

مشروع سدود حماية وادي جرف ووادي صاي
ويبلغ ارتفاع سد وادي جرف حوالي 19.4 متر ويمتد طوله إلى 1600 متر بينما يكون العرض عند قاعدة السد حوالي 100 متر ويقل سمك السد كلما ارتفع إلى أعلى ليصل عرض جسم السد عند نهايته إلى 8 أمتار، فيما يمكن لبحيرة السد حجز

احتفلت المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بافتتاح مشروع سدود حماية وادي جرف ووادي صاي وقنوات تصريف المياه السطحية وأعمال البنية الأساسية بالرصيف الحكومي بميناء الدقم. رعى حفل الافتتاح معالي الدكتور علي بن مسعود السنيدي رئيس الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، وبحضور عدد من المسؤولين من القطاعين العام والخاص. وخلال حفل الافتتاح أكد المهندس أحمد بن علي كعكع المكلف بتسيير أعمال الرئيس التنفيذي للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم أن مشروع حماية المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم جاء ضمن منظومة الحماية من مخاطر الفيضانات وتصريف المياه السطحية الناتجة من الامطار المحتملة وبالتالي توفير أقصى درجات الحماية للمرافق والمشاريع الكبيرة والقاطنين بالمنطقة،

السدود جاءت كمنظومة الحماية من مخاطر الفيضانات وتصريف المياه السطحية

توفير أقصى درجات الحماية للمرافق والمشاريع الكبيرة والقاطنين بالمنطقة





بحيرات السدود
تستوعب تخزين
نحو 50 مليون
متر مكعب من
المياه

طول الرصيف
الحكومي بميناء
الدقم يبلغ نحو 1
كيلو متر

الرصيف
خصصت للجهات
العسكرية
وللاستخدامات
المدنية
والسياحية

صاي حوالي 9 كم ويتراوح عرضها بين 160 مترا في الأعلى و320 مترا عند الالتقاء مع قناة جرف. أما قناة جرف فتتدفق من جهة الغرب كمستجمع لمياه وادي جرف ووادي أشنان وبعض الدودية والشعاب الصغيرة الواقعة غرب المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم ومن ثم يتم تصريف هذه المياه الى البحر، ويبلغ طول القناة حوالي 12 كم ويتراوح عرضها بين 450 مترا في أعلاها و750 مترا عند المصب على شاطئ بحر الدقم.

الرصيف الحكومي بميناء الدقم

يشتمل مشروع الرصيف الحكومي بميناء الدقم على خمسة مناطق موزعة للاستعمالات والتسهيلات الحكومية تشمل اليخوت السلطانية والبحرية السلطانية العمانية وخفر السواحل لشرطة عمان السلطانية وقوة السلطان الخاصة والمنطقة الخامسة مخصصة للاستخدامات المدنية والتجارية والسياحية، كما يشمل المشروع على بوابة أمنية للإدارة وسكن ورش لصيانة الزوارق والمعدات المتعلقة بها وأنظمة مكافحة الحرائق بالإضافة الى مهبطين للطائرات العمودية.

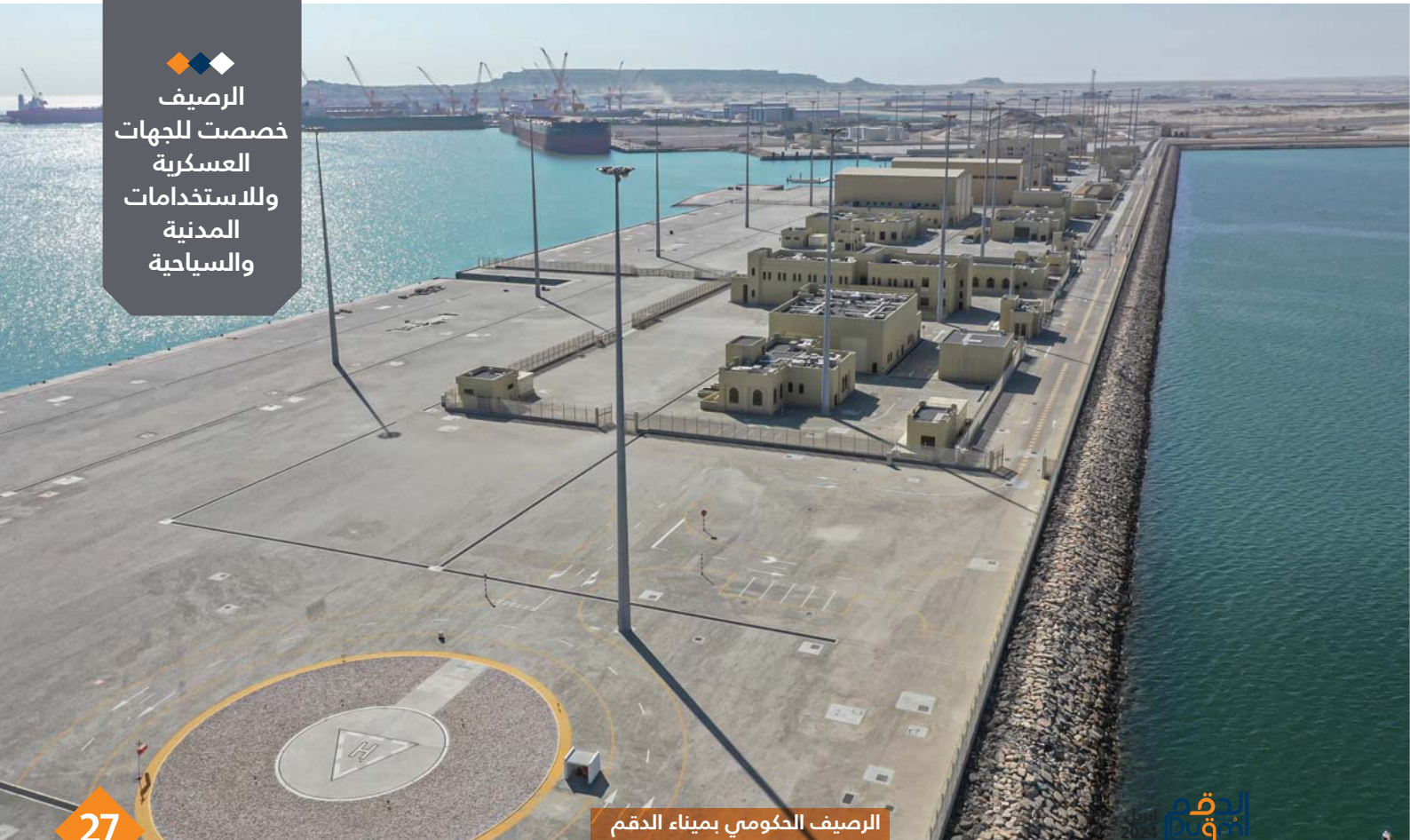
كمية تخزينية تقدر بحوالي 32.8 مليون متر مكعب من المياه.

أما سد وادي صاي فيبلغ ارتفاعه حوالي 16.4 مترا ويمتد طوله إلى 3665 مترا بينما يكون عرضه عند القاعدة 100 متر، وقد صممت بحيرة السد لاستيعاب حوالي 17 مليون متر مكعب من المياه.

3 قنوات لتصريف المياه

وتتضمن منظومة الحماية من مخاطر الفيضانات بالدقم 3 قنوات لتصريف المياه السطحية التي تم انشاؤها لتصريف المياه الزائدة من السدود الى البحر وهي: قناة وادي دنجرت، وقناة سد وادي جرف، وقناة سد وادي صاي.

وقد تم اختيار مواقع قنوات تصريف المياه وتصميمها بعناية وبما يتلاءم مع الجريان السطحي للأودية وكمية التدفق من مفايض السدود والأودية الفرعية التي تصب في الأودية الرئيسية أسفل مناطق السدود والقنوات الثلاث حيث يبلغ طول قناة وادي دنجرت 11 كم ويتراوح عرضها بين 40 مترا في أعلى القناة إلى 100 متر عند مصب القناة على البحر، في حين يبلغ طول قناة وادي



الرصيف الحكومي بميناء الدقم

مشروع سدود حماية وادي جرف ووادي صاي



توفير أقصى درجات
الحماية للمرافق
والمشاريع الكبيرة



تستوعب 50 مليون
متر مكعب من مياه الأمطار



سد صاي طوله إلى
متر ويستوعب
كمية تخزينية تقدر
بحوالي 17 مليون متر مكعب
من المياه



سد جرف طوله إلى 1600 متر
ويستوعب كمية تخزينية تقدر
بحوالي 32.8 مليون
متر مكعب من المياه

صورة وتعليق



تكون الحياة الطبيعية في بحيرة جميلة خلفتها سدود الحماية في المنطقة
الاقتصادية الخاصة بالدقم وهي الآن موقع سياحي مميز لمشاهدة أسراب
الطيور التي استوطنت في البحيرة

الدقم توفر أكثر من 2460 غرفة فندقية تتيح تجارب متنوعة للإقامة والاسترخاء



الدقم - الدقم :

بلذا الدقم بالإضافة الى افتتاح فندق جراند أوركد للشقق الفندقية وفندق الدقم بلذا العام الماضي، في حين أن الدقم لديها خيارات فندقية أخرى موجودة مثل فندق كراون بلذا وبارك إن وفندق المدينة وفندق أسيان وفندق أوشن للشقق الفندقية وفندق رويال لاند للأجنحة الفاخرة وعدد من بيوت الشباب ودور الضيافة مثل نجوم الدقم، وديسكفري للشقق الفندقية، ودار الجوهرة، ودار الضيافة، والدقم للأجنحة الفندقية، وفنادق وشقق الدقم الدولية.

وقد حققت الدقم خلال الفترة الماضية نسبة اشغال جيدة جدا في القطاع الفندقي والذي يعزى الى الطلب على خدمات الإقامة بغرض الأعمال في القطاع لترتفع المنشآت الفندقية من 12 خيارا الى أكثر من 15 خيارا مختلفا تتيح للزائرين تجارب متنوعة للإقامة والاسترخاء في حين أن العدد في تصاعد مستمر.

ارتفعت أعداد المنشآت الفندقية في ولاية الدقم خلال الفترة القليلة الماضية ارتفاعا ملحوظا جاء ذلك نتيجة ارتفاع اعداد المشاريع والخدمات في البنية الأساسية والتوسع في حجم الأعمال في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم لتصل عدد الغرف الفندقية الى أكثر من 2460 غرفة وجناح مما زاد كمية تدفق الزيارات إليها بشكل أكبر لأغراض العمل والسياحة والإقامة. وارتفعت نسبة الاستثمار في القطاع الفندقي الذي عكس زيادة الغرف الفندقية من خلال افتتاح 3 منشآت فندقية جديدة والتي أتاحت خدماتها للقادمين الى أرض الدقم وهي فندق الدقم اكسبرس وفندق المدينة اكسبرس الدقم وفندق رويال



خيارات الإقامة بالدقم

مؤشرات القطاع الفندقى

بالدقم حتى فبراير 2024

غرفة
فندقية 2460

يوليو
2021

- فندق أسيان
- 88 غرفة
- 3 نجوم
- 93985724



يونيو
2019

- قرية النهضة
- 1580
- متاح لأصحاب الاعمال بالمنطقة واستضافة الفعاليات
- 23410200



نوفمبر
2017

- الدقم للأجنحة الفندقية
- 19 غرفة وجناح
- دار ضيافة
- 93345732



- فندق المحيط للشقق الفندقية



نوفمبر
2020

- 60 غرفة وجناح
- 3 نجوم
- 92650290

- منتجع بارك ان
- 73 شاليه
- 4 نجوم
- 22085700



يناير
2015

- فندق المدينة
- 118 غرفة وجناح
- 3 نجوم
- 25214900



ديسمبر
2012

مارس
2021

- ديسكفري للشقق الفندقية
- 8 شقق
- دار ضيافة
- 95769977



يناير
2013

- فندق كراون بلازا الدقم
- 213 غرفة
- 4 نجوم
- 25214444





• فندق الدقم اكسبرس
• 55 غرفة
• نجمتين
• 92787334

نوفمبر
2023

• فندق رويال لاند
• للأجنحة الفاخرة
• 32 جناح
• 3 نجوم
• 93368000

سبتمبر
2021

• فندق المدينة اكسبرس الدقم
• 55 غرفة
• نجمتين
• 97617127

ديسمبر
2023

• فندق الدقم بلازا
• 20 غرفة
• نجمة واحدة
• 90248228

سبتمبر
2022

• فندق الدقم
• 52 غرفة
• نجمة واحدة
• 97485485

ديسمبر
2021

يناير
2024

• فندق رويال بلازا
• 68 غرفة
• 3 نجوم
• 99168510

سبتمبر
2022

• جراند أوركد للشقق الفندقية
• 20 غرفة
• نجمة واحدة
• 92164662



إنجاز

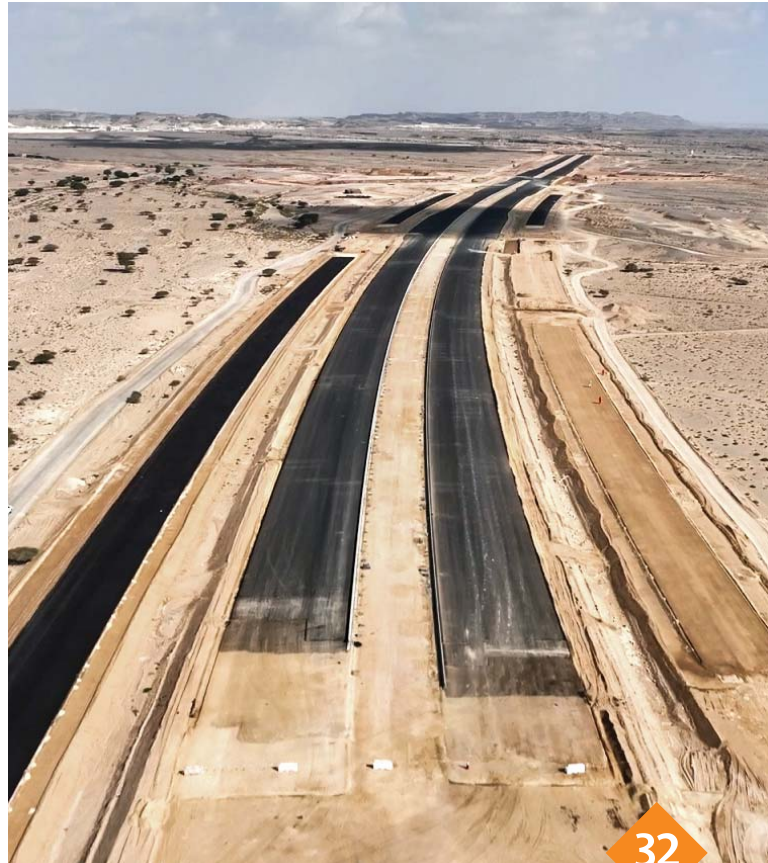
34.5

% من أعمال الطريق الوطني (32)
بالدقم المرحلة الأولى

الدقم - الدقم :

6 حارات للمرور، ثلاث في كل اتجاه وعرض حوالي 120 مترا، ويفصل بين الاتجاهين جزيرة وسطية مع أكتاف على الجانبين لكل اتجاه، بالإضافة إلى طرق خدمية على طرفي الطريق يبلغ مجموع أطوالها حوالي 23 كم وبعرض حوالي 7.3 م مع إنشاء 4 إشارات مرورية ودوار واحد، ويتضمن المشروع تركيب أعمد للإنارة الذكية (LED) موفرة للطاقة ولوائح إرشادية وأعمال التجميل والتشجير، وتم تصميم الطريق بمواصفات عالية لتجنب

تواصل إدارة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم تنفيذ أعمال المرحلة الأولى من الطريق الوطني 32 حيث بلغت نسبة الإنجاز 34.5 % ويبدأ مشروع الطريق من أمام مصفاة الدقم شمالا وحتى مدخل مركز الولاية جنوبا بطول يبلغ 16 كيلومترا. تتضمن أعمال المرحلة الأولى من الطريق إنشاء





وزراعة المسطحات الخضراء، والخدمات الأرضية، وقنوات للخدمات المستقبلية. الجدير بالذكر أن المرحلة الثانية من الطريق الوطني 32 يتم العمل عليها لتكون بنفس مواصفات وأبعاد الجزء الجنوبي من الطريق البالغ طوله حوالي 13.8 كم، في حين يعتبر الطريق الوطني 32 الشريان المروري الهام للمخطط الشامل لشبكة الطرق الرئيسية في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

تجمع المياه السطحية والأودية وذلك من خلال إنشاء 3 جسور خرسانية لمجاري الأودية الرئيسية في المنطقة وهي (صاي، وجرف، ودنجر) وشملت أعمال المشروع الحفر والردم ووضع طبقات الأساس والرصف الأسفلتي والأعمال الإنشائية الخرسانية الخاصة بالمحولات، والجسور والأنفاق اللازمة عند التقاطعات مع الطرق الفرعية، بالإضافة إلى أعمال مد شبكات الخدمات والإنارة، وغيرها من الأعمال التكميلية



جانب من الأعمال الانشائية في مشروع الطريق الوطني 32

ضمن خطتها في زيادة الرقعة الخضراء

إنجاز 100 % من مشروع زراعة 5000 شجرة في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

الدقم - الدقم : 



تواصل إدارة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم تنفيذ خطتها في زيادة الرقعة الخضراء بالمنطقة ويجري العمل على تشجير عدة مواقع حيوية تشمل شوارعاً رئيسية وخدمية بالإضافة إلى تشجير عدد من المنتزهات يتم استخدام أنظمة حديثة لريها واستغلال المياه المعالجة بالشكل الأمثل.

وأكد عبدالله العلوي من قسم التشجير والحدائق بإدارة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم: تم إنجاز ما نسبته 100 % من مشروع زراعة 5000 شجرة مستهدف زراعتها بحلول نهاية عام 2023م في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم حيث تمت زراعة أكثر من 5,718 في حين تم زيادة مساحة المسطحات الخضراء في

المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم لتصل إلى حوالي 34 ألف متر مربع، وأضاف العلوي : من المتوقع زيادة الرقعة الخضراء في المنطقة في منتصف العام الجاري 2024م لتغطي مساحة أكثر من 50 ألف متر مربع من الأشجار المتنوعة ومغطيات التربة التي تتلاءم مع الظروف المناخية للمنطقة.

وأكد العلوي أنه يجري تشغيل المشتل الزراعي بالدقم والذي تُقدّر مساحته بـ 5000 متر مربع ليكون مصدراً أساسياً لخدمة خطة تشجير المنطقة بالنباتات التي تتلاءم مع طبيعة المناخ في الدقم؛ ولكي يكون الحاضنة الأساسية والرئيسية لإنتاج الشتلات وأشجار الزينة قبل زراعتها في الحدائق والمنتزهات وعلى أكثاف الشوارع بالإضافة إلى كونه محطة للتجارب الزراعية وحاضنة لأنواع جديدة من النباتات والأشجار، كما قامت المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بتخصيص جزء من المشتل ليتم تشغيله وإدارته

من قبل إحدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة في مجال التشجير وذلك في مجال سعي إدارة المنطقة في اشراك ودعم المجتمع المحلي في تطوير الدقم. وفي ذات السياق فقد خصصت إدارة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم عدة أراضي استثمارية لغرض انشاء المشاتل الزراعية بالمنطقة مما سيساهم بشكل كبير في إنتاج أنواع مناسبة لبيئة المنطقة ويقلل تكاليف تنفيذها في زيادة الرقعة الخضراء، كما خصصت الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة بالتعاون مع هيئة البيئة أحد هذه الأراضي لإنشاء مشتل إكثار النباتات البرية تحت إدارة هيئة البيئة والذي ستمتد خدماته لتخدم مبادرة استزراع 100 ألف شجرة برية على مستوى محافظة الوسطى وتنفيذ المبادرة الوطنية لاستزراع 10 مليون شجرة برية.



وفد من الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة يزور الأردن



العقبة - الدقم :

الطبية والدوائية والصناعات البتروكيمياوية ومشاريع إنتاج الهيدروجين الأخضر ومشتقاته بالتعاون مع شركات عالمية متعددة الجنسيات.

وتطرق اللقاء عرضا عن المنطقة الاقتصادية بناية الروضة الكائنة بولاية محضة في محافظة البريمي وتطوير المنطقة الاقتصادية المتكاملة بالظاهرة على الحدود مع المملكة العربية السعودية التي تم انشاءها بهدف التكامل في الحركة الصناعية واللوجستية وتتضمن المنطقتين موانئ برية ستسهل حركة التبادل التجاري ومنها الى دول العالم المختلفة حيث ستتكامل هذه المناطق مع المناطق الحرة القائمة في صلالة وصحار والمزينة ومطار مسقط الدولي وميناء الدقم وميناء صلالة وصحار المتاخم لمشروع ربط سكة حديد مع دول الخليج العربي.

كما تم زيارة عدد من المشاريع والمدن الصناعية في منطقة العقبة، والاطلاع على المرافق والشركات العاملة، وشركة تطوير العقبة، الذراع الاستثماري لسلطة العقبة، وشركة العقبة لإدارة وتشغيل الموانئ ومشروع آيلة، والمشاريع السياحية على الشاطئ الجنوبي.

التقى سعادة المهندس أحمد بن حسن الذيب نائب رئيس الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة خلال زيارته الى المملكة الأردنية الهاشمية بمعالي نايف حميدي الفايز رئيس مجلس مفوضي سلطة العقبة الخاصة حيث جاءت هذه الزيارة ضمن وفد نظمته وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار بهدف توسيع آفاق التعاون والتبادل وتحقيق المصالح المشتركة للبلدين الشقيقين، تم خلال اللقاء بحث أوجه التعاون ومناقشة مجالات الاستثمار والأعمال والخدمات والنشاطات البيئية واللوجستيات ومنظومة الموانئ ومشاريع الطاقة المتجددة والصناعات الخضراء.

كما قدم سعادة المهندس شرحا حول حجم الاستثمارات في المنطقة الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية، وتخصيص مساحة تقارب الفين ومئتين وخمسين كيلو مربع منها 250 ألف كيلو متر مربع لصناعات الطاقة النظيفة في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم واخرى لتقنيات الذكاء الاصطناعي، إضافة لمشاريع الصناعات الحديثة والتعدين والجبس والصناعات



العمليات اللوجستية العكسية

واستوجب على اثره قيام زادت في المقابل أهمية أن يقوم رواد الأعمال بعكس عملية التوريد والتقليل من التلوث واستنزاف الموارد الكامنة في باطن الأرض وسطحها. وعادة ما تنتهي سلسلة عملية التوريد عند وصولها للزبون ويتم إغفال السلسلة العكسية لهذه البضائع نتيجة لقلة المهتمين بها خاصة في الدول النامية التي تأخر فيها ظهور ما صار يعرف الآن بسلسلة التوريد العكسية أو اللوجستيات العكسية. أي اتجاه المنتجات المستهلكة أو التالفة للاتجاه الآخر أي رجوعها إلى مصدرها الأول اعتمادا على طبيعة مكوناتها عند فرزها وتحليلها لتخرج منها عدة عناصر حسب تكوينها مثل الذهب والفضة وهذه العناصر نجدها عند إعادة تدوير الهواتف النقالة مثلا. كما تباع بعض شركات إعادة التدوير لب الورق للشركات المتخصصة في إنتاج الورق والكرتون والتي تستخدمه مرة أخرى في إنتاج قرطاسيات جديدة. كثيرا ما نسمع أو نقرأ كلمة الاستدامة Sustainability فما هي الاستدامة وما الدور الذي تلعبه العمليات اللوجستية العكسية في التطبيق العملي لهذه الكلمة؟ يمكن تعريف عملية الاستدامة بأنها القدرة على إعادة استعمال المكونات الداخلة في المنتجات والبضائع لأطول فترة ممكنة بحيث تحد من استنزاف الموارد الطبيعية والمادية في كوكب الأرض. ومن هنا فإن تشجيع أنشطة اللوجستيات العكسية والشركات العاملة بها هو هدف إنساني من مصلحتنا جميعا كبشر أن نسانده فهي بمثابة الأمل الوحيد المتبقي أمام الإنسان لمواجهة تغير المناخ الناتج من الأنشطة البشرية. وتوفر الشركات العاملة باللوجستيات العكسية أهداف الاستدامة لتلك المنتجات بعد إصلاحها وتجديدها ولولا العمليات العكسية هذه لتفاقت أزمات بيئية وصحية قد

تعرف العمليات اللوجستية العكسية بأنها تشير إلى إعادة المنتجات من المستخدمين النهائيين مرة أخرى عبر سلسلة التوريد إلى بائع التجزئة أو الشركة المصنعة للمنتج، وذلك بحسب تعريف جمعية إدارة سلسلة التوريد وهي جمعية وطنية غير ربحية تعمل على تطوير قطاع سلاسل الإمداد والمشتريات في المملكة العربية السعودية الشقيقة. أي أنها نظام لإدارة تدفق المنتجات المستعملة أو غير المرغوب فيها " استعادة القيمة " أو التخلص الآمن منها للحفاظ على البيئة والصحة العامة للإنسان. الباحث جيمس ر. ستوك هو أول من استخدم مصطلح (اللوجستيات العكسية) في الأدبيات والمنشورات هو وذلك في نشرة مجلس إدارة اللوجستيات عام 1992 . وقد زادت المعارف والأبحاث التي تم تأليفها في سلسلة التوريد العكسية بشكل ملحوظ في العشرين سنة الأخيرة كما يورد موقع ويكيبيديا الإلكتروني. ويرى الباحث بأن هذه الزيادة في المؤلفات الفكرية المنشورة أو الإلكترونية تمثل نتيجة مباشرة للدور الكبير للنتائج الإيجابية الناجحة لرواد الأعمال والمؤسسات غير الربحية من جهة، والتعويل عليها لإنقاذ الكوكب من جهة أخرى، خاصة مع نمو التجارة الإلكترونية التي ظهرت بعد 3 سنوات من هذا الحدث وتحديدًا عام 1995م من القرن الماضي وشكلت ثورة وأسلوب بيع وشراء بعد جائحة كوفيد 2019 أجبرت الناس على ملازمة البيوت وتقليل زيارة الأسواق بشكل مباشر وأصبح التسوق الإلكتروني هو البديل الوحيد المتاح أمام الناس لشراء البضائع. ولقد أسهمت التجارة الإلكترونية في تحقيق نقلة نوعية لرواد الأعمال وأعطت للأنشطة اللوجستية والموانئ البرية والبحرية والجوية زخما كبيرا لم تشهده من قبل مما أدى إلى زيادة الشراء واستهلاك المنتجات





د. مبارك بن خميس الصلطي
دكتورة إدارة أعمال

الخاصة بالدقم لرواد الأعمال، سنجد حزمة من المزايا من قبيل: الإعفاءات الضريبية الكبيرة على الشركات مع إعفاء من ضريبة الجمارك على المواد الأولية. وجود أراضي مخصصة تناسب هذا النوع من المشاريع وسهل الحصول عليها يعقود طويلة الأجل بالمنطقة الاقتصادية وبأسعار لا تقبل المنافسة. خدمات التخليص الجمركي السريع وإصدار التأشيرات وكل الخدمات الأخرى والتي يمكن عدها خدمات دعم للأعمال والأنشطة التجارية والصناعية بالمنطقة الاقتصادية الخاصة. وعدم وجود حد أدنى لرأس المال.

وقد يتساءل البعض من رواد الأعمال الطموحين من الشباب من الجنسين عن أمثلة لهذا النوع من العمليات اللوجستية العكسية ونقول بأن الأفكار تتنوع لتشمل إعادة تدوير نفايات السفن القادمة للميناء والتخلص منها بطرق آمنة. وكذلك إعادة إصلاح وبيع الحاويات الفارغة التي تم تفريغ حمولتها من البضائع خاصة حاويات الفولاذ والألمونيوم اللذان يمكن تدويرهما وهناك طلب كبير عليهما في السوق المحلي والعالمية. أو التخصص في تقديم خدمات الاستشارات والتدريب في إدارة العمليات اللوجستية العكسية للباحثين عن عمل الذين يجذبهم هذا النوع من المشاريع.

ومن المشاريع الأخرى التي لا تتعلق مباشرة بالميناء أو الشركات العاملة فيه إلا أنها مرتبطة بالبيئة التي حولهم ولا يمكن لأحد الاستغناء عنها نذكر مثلا العمليات اللوجستية العكسية في تدوير البلاستيك وتحويله المنتجات جديدة أو مشروع جمع النفايات الإلكترونية وكذلك مشروع جمع الزيوت من المطاعم والفنادق والمنازل أو معالجة زيوت السيارات والشاحنات المستخدم لإنتاج وقود الديزل الحيوي والكثير من الأمثلة لا يتسع المجال لذكرها لكنها بالتأكيد ستجد كل الدعم من أصحاب القرار بمناطقنا الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والصناعية.

يعجز الإنسان على كوكب الأرض عن تحملها. نشأت الحاجة لإعادة التدوير نتيجة عدة أمور أبرزها تفاقم مشكلة النفايات وانعكاساتها السلبية المباشرة على صحة الإنسان كما لا يمكن إغفال عامل آخر مهم وهو سعي الإنسان نفسه لحماية ثروات باطن الأرض للأجيال القادمة بطريقة لا تخل برفاهية الأجيال الحالية.

وبما أن مسار واتجاه عملية تدوير المنتجات يسير عكس سلسلة التوريد المعروفة لذا أطلق عليها في الأدبيات والمنشورات الفكرية مسميات كثيرة أشهرها سلسلة توريد ما بعد البيع حيث تنتقل من المستهلك إلى المصنع عبر وسيط يسمى رائد أعمال هو موضوع مقالنا بهذا العدد. وتشمل هذه المنتجات أيضا التي انتهت دورة حياتها من يدخل في حكم البضائع غير المرغوب فيها لعيوب في التصميم أو المستهلكة ويرغب المستهلك بالتخلص منها ولم تعد صالحة للاستهلاك أو الاحتفاظ بها في بعض الأحيان.

ومن قصص النجاح المؤكدة في هذا المجال شركة prezero التي كانت بدايتها عام 2009 وانبثقت فكرتها من لوجستيات التخلص من النفايات ويصل أعداد موظفيها اليوم لعدة آلاف متخصصون في إعادة النفايات والتدوير. وفي عالمنا العربي تعتبر الشركة العمانية القابضة لخدمات البيئة من أشهر الشركات العاملة في هذا المجال وتقوم بمعالجة مخلفات أنشطة البناء والهدم والمخلفات الإلكترونية وإطارات السيارات التالفة مما يعزز حماية البيئة العمانية.

وتعتبر المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم التي تبلغ مساحتها 2000 كيلو متر مربع أكبر منطقة خاصة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، ومع وجود البنية الأساسية والفوقية المتطورة مثل الميناء البحري المجهز بأحدث التقنيات وكذلك المطار الدولي المصمم لاستقبال جميع الرحلات الدولية ولا ننسى شبكة الطرق الحديثة التي تربط المنطقة بأخواتها من المناطق والمدن الاقتصادية الأخرى داخل وخارج السلطنة وخدمة الاتصالات وانتشار الخدمات التعليمية والصحية والتوسع في استحداث مناطق سكنية للموظفين والعائلات وغيرها من الخدمات التي يمكن اعتبارها بنية فوقية متميزة تتمتع بها منطقة الدقم تجعل من المستثمرين و رواد الأعمال خاصة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من مزايا وإمكانيات المنطقة الاقتصادية الخاصة وممارسة مشاريع مربحة بكل المقاييس في أحد أنواع العمليات اللوجستية العكسية ومع وجود التخطيط والإدارة الجيدة للمشروع ترتفع احتمالات نجاح المشروع خاصة وأنه يقدم خدمات عديدة لكل الأطراف من أصحاب المصلحة كالأفراد والشركات والمؤسسات والبيئة المحلية. وإذا نظرنا إلى الحوافز التي توفرها المنطقة الاقتصادية



مشاريع الطاقة النظيفة تطلق العنان لفرص استثمار مهمة في الصناعات الخضراء

مسقط - الدقم

وأشارت الهيئة إلى وجود حاجة إلى إجراء تحسينات وإصلاحات وصيانة جوهرية على سوق مكونات وقطع غيار وأنظمة توليد الطاقة الخضراء في سلطنة عمان ليصبح واحدا من أكبر الأسواق في العالم خلال السنوات القادمة.

وقالت " إن الآلاف اللازمة من توربينات الرياح وملابدين الخلايا الكهروضوئية الشمسية لبناء مشاريع الهيدروجين الأخضر تتطلب دعما محليا من الشركات المصنعة، سواء المحلية أو الأجنبية. ومن المتوقع اعتبارا من عام 2030 فصاعدا أن تزدهر فرص الاستثمار مع توفر الهيدروجين الأخضر الحالي من الكربون أو مشتقاته، مثل الميثانول الأخضر أو الأمونيا، مع تخصيص جزء من هذا الإنتاج للاستهلاك المحلي. كما يتوقع أيضا أن يستفيد المستثمرون المحليون والأجانب من مورد الطاقة الصديق للبيئة هذا لتصنيع مجموعة من السلع منخفضة الكربون للأسواق العالمية.

وبالفعل فقد جذبت المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، التي يقام عليها غالبية مشاريع الهيدروجين الأخضر، اهتمام كيانات اقتصادية دولية بارزة بمبادراتهم الخضراء. وعلى سبيل المثال، بدأت شركة فولكان للحديد الأخضر الهندية العمل في أول مصنع للصلب الأخضر في الشرق الأوسط يعمل بالهيدروجين في الدقم. وبالإضافة إلى ذلك، تدرس شركات مثل فالي وميتسوي وكوبي ستيل خططا لمشاريع معدنية مماثلة منخفضة الكربون في المنطقة الاقتصادية الخاصة.

ومن المتوقع أن يجذب توافر الحديد الأخضر والألمنيوم الأخضر المحتمل في المستقبل منتجي السيارات الكهربائية والمركبات والسلع البيضاء. ونظرا للتحديات اللوجستية المتمثلة في النقل التنافسي من حيث التكلفة للهيدروجين الأخضر إلى المراكز الصناعية في أوروبا والشرق الأقصى، فمن المنطقي استراتيجيا للاعبين في هذه القطاعات إنشاء جزء من مرافق التصنيع الخاصة بهم بالقرب من مصادر الطاقة النظيفة الموثوقة في ظل ما تتمتع به الدقم من مزايا جيوسياسية.

ويضاف إلى هذه المزايا مجموعة من الفوائد للمستثمرين، بما في ذلك اللوائح التنظيمية المشجعة والرسوم المنخفضة، والحوافز الجاذبة، والبنية الأساسية الداعمة بمستوى عالمي، وجميعها تؤكد التزام الهيئة بتعزيز بيئة أعمال مجزية للشركات في عمان.

الانطلاقة الكبيرة التي تشهدها صناعة الهيدروجين الأخضر في سلطنة عمان، مدعومة باستثمارات أجنبية كبيرة، توفر فرصا واعدة للتصنيع المحلي والمعادن الخضراء وغيرها من القطاعات المهمة.

وحتى الآن تم توقيع 6 اتفاقيات لمشاريع الهيدروجين الأخضر تستهدف تحقيق إنتاج يناهز مليون طن من الهيدروجين الأخضر سنويا بحلول عام 2030م، يصاحبها نشر كميات هائلة من المعدات، وخاصة الألواح الشمسية وتوربينات الرياح وأجهزة التحليل الكهربائي في مراحل البناء وفقا لأحجام ترتأي الحكومة العمانية إمكانية تصنيعها محليا، بما يتماشى مع استراتيجية توطيد تلك الصناعات في سلطنة عمان.

وتستعد الهيئة لتحقيق استفادة مثلى من هذه الفرص فيما تضع في اعتبارها آفاق الاستثمار الهائلة التي يوفرها اقتصاد الطاقة النظيفة المزدهر. وتتمتع الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمتنوعة من الوجهات الاستثمارية - المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية - بمكانة جيدة لاستيعاب الصناعات التحويلية التي تلبي متطلبات الأجهزة لمشاريع الهيدروجين الأخضر، وكذلك المشاريع النهائية التي تستخدم الطاقة النظيفة من مصادر محلية لإنتاج سلع منخفضة الكربون للأسواق العالمية.

وثمة حجم هائل من متطلبات صناعة الهيدروجين الأخضر في سلطنة عمان لتحقيق هدفها طويل الأجل المتمثل في زيادة إنتاج الهيدروجين الأخضر إلى 7.5-8.5 مليون طن سنويا بحلول عام 2050، وقدرة شركة هيدروجين عمان (هايدروم ش. م.) متطلبات سلطنة عمان في ذلك القطاع بـ 300 مليون لوح شمسي، و 10,000 توربينات رياح بقدرة متجددة تبلغ 180 جيجاوات، و 5200 جهاز تحليل كهربائي بسعة إجمالية تبلغ 100 جيجاوات، بالإضافة إلى منتجات أخرى، ناهيك عن كميات هائلة بنفس القدر من المنتجات الأخرى المختلفة مثل الملحقات الشمسية ومعدات التركيب وأنظمة الكابلات والرفوف والأجهزة الإضافية.



إنجاز 27% بازدواجية الطريق الرئيسي من دوار مطار الدقم إلى رأس مركز



الدقم - الدقم :

بالدقم، حيث يربط الطريق بأحد أبرز المشروعات الحيوية في المنطقة وهو محطة رأس مركز وقرية "ظهر" من الجهة الجنوبية بدوار مطار الدقم الذي اكتملت فيه مراحل التطوير في شبكة الطرق الرئيسية. وأضاف- في تصريح لوكالة الأنباء العُمانية- أن الطريق سيربط القادمين من الجنوب إلى وسط المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وسيخدم الحركة المرورية المتنامية ونقل البضائع بين المشروعات الاستراتيجية في المنطقة، مشيرًا إلى أن تكلفة المشروع تبلغ 57 مليون ريال عُمانى. وأشار إلى أنّ مجموع أطوال الطريق يبلغ 54 كيلومترًا تتضمن تنفيذ وصلة إلى رأس مركز تتكون من أربع حارات للمرور، حارتان في كل اتجاه، بالإضافة إلى 8 دوارات وتركيب أعمدة للإنارة الذكية، حيث صُمم بمواصفات عالية لتجنب تجمع المياه السطحية والأودية من خلال إنشاء جسور خرسانية لمجاري الأودية، موضحًا أن المشروع تتم متابعته وتنفيذه من قبل شركة عُمان لتطوير المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم "تطوير".

أوضحت إدارة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم أن نسبة إنجاز مشروع ازدواجية الطريق الرئيسي من دوار مطار الدقم إلى رأس مركز تجاوزت 27 بالمائة؛ وذلك بما يتماشى مع الخطة المرسومة له حيث من المتوقع الانتهاء من تنفيذ المشروع في منتصف عام 2025.

وقال المهندس عبد الله بن سالم الحكمانى مدير دائرة الشؤون الفنية بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم يأتي تنفيذ ازدواجية الطريق- الذي يبلغ طوله 54 كيلومترًا- استكمالًا لتنفيذ شبكة الطرق الاستراتيجية ضمن المخطط الشامل للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

وقال الحكمانى إن مشروع تطوير ازدواجية الطريق الرئيس من مطار الدقم إلى رأس مركز من المشروعات المهمة المقترحة ضمن شبكة الطرق الرئيسية في المنطقة الاقتصادية الخاصة



دعوة القطاع الخاص للمشاركة في تنفيذ البنى الأساسية للمنطقة الحرة بمطار مسقط



مسقط - الدقم :

ومرافق الخدمات العامة.

وقال فيصل بن علي البلوشي مدير أول بالمنطقة الحرة بمطار مسقط بمجموعة أسيا: "ندعو الشركات المحلية للمشاركة في هذه المناقصة والإسهام في هذا المشروع الحيوي الذي نعمل على تنفيذه بالشراكة مع القطاع الخاص. حيث يشكل مشروع المنطقة الحرة فرصة اقتصادية واعدة للشركات العُمانية لاسيما بالنظر إلى مزاياها التنافسية وتنوع قطاعاتها الاستثمارية". وأكد البلوشي أن نجاح مشروع المنطقة الحرة بمطار مسقط مقرون بتكاتف الجهود وتفعيل استراتيجية المجموعة الرامية إلى تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص وإتاحة المجال أمام المؤسسات والشركات للمساهمة في بناء مركز لوجستي جديد في السلطنة مما يعزّز نمو الاقتصاد الوطني ويفتح فرصاً إضافية للشركات المحلية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للنمو والتوسع في القطاع اللوجستي".

ومن المرتقب أن تضم المنطقة الحرة بمطار مسقط منشآت لوجستية عالمية، ومستودعات تخزين جاهزة، وأراضٍ مخصصة للاستثمار، كما ستقدّم للمستثمرين المحليين والعالميين حوافز تجارية وضريبية واستثمارية استثنائية لتعزيز مكانة سلطنة عُمان كمركز لوجستي عالمي ووجهة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

أعلنت مجموعة أسيا، المزود العالمي للخدمات اللوجستية المتكاملة في سلطنة عُمان، عن طرح مناقصة لتنفيذ أعمال إنشاء البنى الأساسية للمرحلة الأولى للمنطقة الحرة بمطار مسقط الدولي، وذلك في إطار التزامها بإشراك القطاع الخاص في المشاريع اللوجستية الكبرى وتفعيل دوره وفق مستهدفات رؤية "عُمان 2040".

وشرعت مجموعة أسيا، بعد توقيع اتفاقية الامتياز لإدارة وتشغيل وتطوير المنطقة الحرة بمطار مسقط في شهر ديسمبر من العام الماضي 2023، في إعداد المخططات التفصيلية للمشروع بما يعزز الأهمية الاقتصادية للمنطقة الحرة وتكامل حلولها ضمن منظومة أسيا اللوجستية المتكاملة التي ترتبط مع مختلف المنافذ البرية والموانئ البحرية والميناء البري والمناطق الحرة والاقتصادية الخاصة، لرفع حجم الصادرات والواردات عبر الشحن الجوي للعديد من المنتجات والبضائع التي تتطلب توفير سلاسل إمداد تتسم بسرعة الوصول إلى مختلف الأسواق العالمية كالمنتجات الدوائية والمواد الغذائية والأنشطة المرتبطة بالتجارة الإلكترونية. ويشمل نطاق أعمال المناقصة التي طرحتها مجموعة أسيا أعمال تحضير الأرض وتسويتها، وأعمال إنشاء شبكة الطرق الداخلية

طرح مناقصة
لتنفيذ أعمال
إنشاء البنى
الأساسية
للمرحلة الأولى
للمنطقة الحرة
بمطار مسقط
الدولي

إعداد المخططات
التفصيلية
للمشروع بما
يعزز الأهمية
الاقتصادية
للمنطقة الحرة
للمطار





الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة تنظم لقاءها الإعلامي السنوي

مسقط - **الدقم** :

نظمت الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة لقاءها الإعلامي السنوي بحضور معالي الدكتور علي بن مسعود السنيدي، رئيس الهيئة، وسعادة المهندس أحمد بن حسن الذيب، نائب رئيس الهيئة والرؤساء التنفيذيين للمناطق الاقتصادية الخاصة والحرّة والصناعية التي تشرف عليها الهيئة وعدد من المسؤولين بالهيئة وجمع من الإعلاميين والصحفيين وممثلي وسائل الإعلام المختلفة.

يأتي اللقاء ضمن خطة الهيئة لاستعراض أبرز إنجازات العام 2023 التي حققتها الهيئة والمناطق التي تشرف عليها، إضافة إلى التطرق إلى المستهدفات والخطط للعام الحالي 2024، حيث استعرض اللقاء نمو الاستثمارات في عدد من القطاعات الحيوية مثل الصناعات الخضراء والمعدنية والدوائية والصيدلية والبتروكيماويات. وقال معالي الدكتور رئيس الهيئة في كلمته خلال اللقاء: تمكنت المناطق التي تشرف عليها

الهيئة من استقطاب استثمارات قاربت (19) مليار ريال عماني بنهاية عام 2023م موزعة على المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، و(3) مناطق حرة في كل من صحرار وصلالة والمزيونة و (9) مناطق صناعية قائمة، ومدينة خزائن الاقتصادية. وأضاف: تمكنت الهيئة من تحقيق وفورات في المشاريع التي تقوم بتنفيذها قدرت بحوالي (38) مليون ريال عماني، وتم استخدام هذه الوفورات المالية لتغطية احتياجات جملة من المشاريع المرتبطة بتطوير نمط الحياة بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم دون الحاجة للرجوع للميزانية العامة للدولة كما أن الهيئة ماضية في استكمال مشاريع التشجير وزيادة الرقعة الخضراء في المنطقة. وأكد معاليه: أن حجم الإيرادات المباشرة من المناطق في العام 2023 بلغت (61.6 مليون ر.ع)، بزيادة بلغت (15%) عن المستهدف المحدد للعام 2023م، وتستكمل الهيئة إجراءات الإشراف وتنفيذ المناطق قيد التطوير والبالغ عددها (8) مناطق، حيث استكملت الهيئة جهودها خلال عام 2023م من حيث توقيع عدد من الاتفاقيات الإطارية مع

وصل حجم
الاستثمارات
في المناطق
التي تشرف
عليها الهيئة إلى
حوالي 19 مليار
ر.ع بنهاية عام
2023





بالمزبونة) و 9 مناطق صناعية تشغلها المؤسسة العامة للمناطق الصناعية (مدائن)، بالإضافة إلى (8) مناطق أخرى قيد التطوير منها منطقتان اقتصاديتان ومنطقة حرة، بالإضافة إلى خمس مناطق صناعية في مختلف محافظات سلطنة عُمان. كما وصلت نسبة التعمين إلى 34% ضمن إجمالي قوى عاملة مباشرة تتجاوز 75 ألف بمختلف المستويات الإدارية والفنية بالمناطق الاقتصادية والحرة والصناعية.

حجم الاستثمار

وكشفت الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة خلال اللقاء الإعلامي السنوي عن حجم الاستثمار الملتزم به التراكمي في كافة المناطق حتى نهاية ديسمبر 2023 ليصل إلى حوالي (19) مليارات ريال عماني، حيث بلغ إجمالي حجم الاستثمار التراكمي للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم لغاية ديسمبر 2023م (6) مليار ريال عماني، كما سجلت المناطق الحرة لغاية ديسمبر 2023م حجم استثمار تراكمي بلغ

الشركاء الاستراتيجيين واتفاقيات الإدارة والتشغيل وطرح مناقصات المخططات التفصيلية لعدد من المناطق الاقتصادية والحرة، وطرح مناقصة الأعمال الاستشارية لمشروع المدينة الصناعية في (سيح الوساط)، وأوضح أن الهيئة ماضية قدما في تعزيز التنوع الاقتصادي من خلال جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية في قطاعات متنوعة مثل قطاع الصناعات الخضراء، وقطاع الصناعات الدوائية، وقطاع البتروكيماويات والمواد التعدينية.

كما شمل اللقاء استعراض جهود الهيئة ومبادراتها في إطار تحقيق رؤية عُمان 2040 واستقطاب الصناعات الصديقة للبيئة وصولا للحياد الصفري في 2050، وذلك ضمن مساعيها لتعزيز فرص الاستثمار، وتطوير بيئة استثمارية محفزة وجاذبة.

من جانب آخر، تم التطرق خلال اللقاء إلى أداء المناطق التي تشرف عليها الهيئة البالغ عددها 22 منطقة بينها (14) قائمة تتضمن المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم ومدينة خزائن الاقتصادية التي يتم تشغيلها من قبل مجموعة أسيايد بالإضافة إلى (3) مناطق حرة (المنطقة الحرة بصحار والمنطقة الحرة بصلالة والمنطقة الحرة

بلغت عدد
المناطق 14
منطقة قائمة
و 8 قيد التطوير
في مختلف
المحافظات





بنية أساسية
متكاملة ضمن
مساحات
الأراضي
المخصصة
تتجاوز الـ 2200
كم مربع قادرة
على استيعاب
متطلبات مختلف
القطاعات
الاقتصادية

التجارية الجديدة في المناطق التي تشرف عليها الهيئة والتي بلغت (2187) سجلا تجاريا بينما قامت بإصدار عدد (2183) من تراخيص الخدمات العامة وعدد (1921) من رخص مزاولة الأنشطة و(258) إباحة بناء، بينما بلغ عدد تراخيص العمل والمستثمرين (3351) ترخيصا و (465) تصريحاً وترخيصاً بيئياً.

92 % نسبة رضا المستفيدين من خدمات الهيئة

وخلال اللقاء الإعلامي السنوي كشفت نتائج مؤشرات رضا العملاء عن الخدمات التي تقدمها الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة حيث وصلت نسبة الرضا إلى 92% حتى نهاية ديسمبر 2023م، وتضمنت النتائج تقييم عدد من الخدمات بالمناطق التي تتولى الهيئة الإشراف عليها، وضمت العديد من الخدمات المقدمة عبر المنصات الرقمية التي قامت الهيئة بتطويرها مثل منصة Omap التي تتضمن خرائط جغرافية متكاملة لجميع بيانات المخططات الشاملة للمناطق

حوالي (5,3) مليار ريال عماني، وسجلت المناطق الصناعية حجم استثمار تراكمي بلغ (7,3) مليار ريال عماني، أما مدينة خزائن الاقتصادية فقد بلغ حجم الاستثمار فيها 429 مليون ريال عماني.

نجاحات المناطق خلال عام 2023م

وقد بلغ إجمالي حجم الاستثمار الملتزم به المضاف خلال عام 2023م (3,5) مليار ريال عماني في جميع المناطق التي تشرف عليها الهيئة، ففي المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بلغ حجم الاستثمار الملتزم به المضاف في عام 2023م حوالي (2,3) مليار ريال عماني ويعزى ذلك بسبب افتتاح عدد من المشاريع الكبرى في المنطقة، وبلغ حجم الاستثمار الملتزم به المضاف في المناطق الحرة لعام 2023م ما يزيد عن (800) مليون ريال عماني، وسجلت المناطق الصناعية حجم استثمار ملتزم به مضاف في عام 2023م (203) مليون ريال عماني، في حين بلغ حجم الاستثمار الملتزم به المضاف في عام 2023م لمدينة خزائن الاقتصادية حوالي (126) مليون ريال عماني. وقد سجلت خدمات المحطة الواحدة عدد السجلات





والتسهيلات ومراجعة اللوائح والسياسات التي تخدم المستثمرين بالشكل الأمثل مما يساهم في توفير بيئة استثمارية جاذبة لجميع المناطق في سلطنة عمان، هذا وقد توقفت الهيئة عن استخدام الورق في مراسلاتها الداخلية والخارجية اعتباراً من الأول من يوليو 2023 عدا المراسلات مع بعض الجهات الرسمية الخاصة.

المناطق الجديدة التي تشرف عليها الهيئة (قيد التطوير)

تعمل الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة على تطوير عدد من المناطق الجديدة كالمطقة الاقتصادية المتكاملة بمحافظة الظاهرة والتي تبلغ مساحتها 388 كيلومتر مربع، وكذلك المنطقة الاقتصادية بناية الروضة التي خصصت لها مساحة 56 كيلومتر مربع، والمنطقة الحرة في مطار مسقط الدولي بمساحة 1.7 كم مربع والتي تقوم مجموعة أسياذ بتشغيلها، كما يتم العمل على تطوير عدد من المناطق الصناعية تشغيلها المؤسسة العامة للمناطق الصناعية "مدائن" مثل مدينة محاس الصناعية ومدينة عبري الصناعية ومدينة سح السرية الصناعية ومدينة المضبيبي الصناعية ومدينة ثمرت الصناعية.

التي تشرف عليها الهيئة والتي تُمكن مستخدميها من الوصول إلى الخدمات والمعلومات التفصيلية للمناطق عبر الخرائط الرقمية والأدوات المتاحة عبر المنصة، بالإضافة إلى نظام الالتزام المركزي (التزام) ونظام إدارة علاقات المستثمرين وخدمة الرسم المساحي الإلكتروني الموحد والتصاريح البيئية واستلام العلام وخدمة تسجيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلكترونياً وخدمات المحطة الواحدة للمستثمرين والعديد من الخدمات الأخرى.

برنامج التحول المؤسسي للهيئة

شرعت الهيئة في تنفيذ برنامج التحول المؤسسي الذي مر بعدة مراحل بدءاً من دراسة وتحليل الوضع الراهن في الهيئة والمناطق التي تشرف عليها، والذي خرج بمجموعة من التوصيات والمشاريع والمبادرات الداعمة للتحول ووضع استراتيجية للهيئة تضم (6) مراكز رئيسية و (28) هدفاً فرعياً تم استنباطها من مهام واختصاصات الهيئة، أبرزها تقييم الوضع الحالي وتطوير الأداء المؤسسي وآلية العمل وتدريب الكادر الوظيفي ونقل المعرفة، وصياغة وتنفيذ الاستراتيجيات المتعلقة بالتسويق والترويج وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتحديد متطلبات البنية الأساسية والخدمات

نسبة التعمين
تصل إلى 34%
ضمن إجمالي
قوى عاملة
مباشرة تتجاوز
75 ألف بمختلف
المستويات
الإدارية والفنية



عين على الهيئة ملخص مؤشرات الأداء الرئيسية في المناطق التي تشرف عليها الهيئة

عدد طلبات الاستثمار
لعام 2023م

1472



مليار ريال عماني
حجم الاستثمار
التراكمي لغاية
ديسمبر 2023م

19



في المئة نسبة
التعمين لعام 2023م

30



عدد الاتفاقيات
الموقعة خلال
العام 2023م

334



عدد السجلات
التجارية الجديدة

2187



مليار ريال عماني
حجم الاستثمار
المضاف في عام
2023م

3.5



73380

عدد القوى العاملة
لعام 2023م



الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والحررة تسند مناقصة الخدمات الاستشارية للمنطقة الاقتصادية المتكاملة بمحافظة الظاهرة

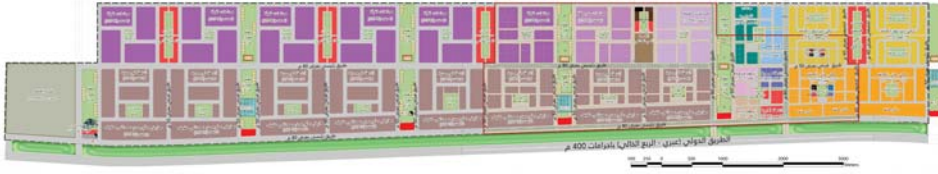
مسقط - **الدقم** :

أسندت الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة مناقصة الخدمات الاستشارية المتعلقة بالتصميم والإشراف على مرافق البنية الأساسية للمرحلة الأولى للمنطقة الاقتصادية المتكاملة بمحافظة الظاهرة إلى ائتلاف مكون من شركة عمانية وشركة سعودية، حيث تبلغ مساحة المرحلة الأولى 20 كيلومتر مربع وسيتم تنفيذ مساحة 6.5 كيلومتر مربع كمرحلة أولية تتضمن مخطط الميناء البري والذي سستتم إدارته وتشغيله من قبل مجموعة أسيا، على أن يتم تطوير الجزء المتبقي من أراضي المنطقة للتوسعات المستقبلية بهدف مواكبة المتطلبات من الأراضي لكافة القطاعات الاقتصادية.

وأوضح المهندس يحيى بن خميس الزدجالي، مستشار رئيس الهيئة للتخطيط: تتضمن أعمال المناقصة التصميم التفصيلية لمرافق البنية الأساسية، وإعداد مستندات طرح الأعمال الانشائية، والإشراف على تنفيذ الأعمال وإتمام المشروع والتشغيل والتسليم، كما تشمل المناقصة الإشراف على عدد من المكونات الرئيسية كالميناء البري، وشبكات الطرق والكهرباء والاتصالات، وشبكات المياه والري وشبكة الصرف الصحي، وشبكة الغاز، وإدارة المخلفات الصلبة، والمباني الإدارية، وأعمال البستنة. وأضاف المهندس يحيى: أن إنشاء المنطقة الاقتصادية المتكاملة بمحافظة الظاهرة جاء بهدف تعظيم الاستفادة من موقعها الاستراتيجي الحدودي مع المملكة العربية السعودية وتعزيز التجارة البينية بين الدولتين، بالإضافة إلى تعزيز جهود التنمية والتنويع الاقتصادي وفتح مجالات جديدة للاقتصاد

عماني والاقتصاد الخليجي على حد سواء، والاستفادة من المقومات التنافسية، فضلا عن إسهام المنطقة في إيجاد فرص عمل للشباب العُماني في مختلف القطاعات والمجالات تحقيقا لأهداف رؤية عُمان 2040م. الجدير بالذكر أن المنطقة الاقتصادية المتكاملة بمحافظة الظاهرة تقع على بعد حوالي 20 كيلو متر من منفذ الربع الخالي الحدودي مع المملكة العربية السعودية كما تبعد المنطقة عن مشروع مدينة عبري الصناعية بحوالي 100 كيلو متر.

أجمالي مساحة المرحلة الأولى (Phase 1) 20 كم2



أجمالي مساحة المنطقة الأولى (Phase 1-A) 6.5 كم2



الانشطة اللوجستية

صناعات ثقيلة

صناعات متوسطة

صناعات خفيفة

مركز المدينة
(تجاري - إداري)

مركز المدينة
(تكنولوجيا - صحي - فندقي)

سكني متوسط الكثافة

سكني مختلط
عالي الكثافة

الطريق الدولي
(عبري - الربع الخالي)



اعتماد السياسة العامة للإشراف والرقابة والالتزام في المناطق الاقتصادية والحرّة والصناعية

مسقط - الإذاعة العامة

وضرورة استخدام المنصات الرقمية في أعمال الرقابة والتفتيش. ونص القرار على أن تقوم إدارة كل منطقة بمسؤولية إنشاء وحدة إدارية ضمن الهيكل التنظيمي للجهة المشغلة أو تكليف إحدى الوحدات القائمة تولي أعمال الرقابة والتفتيش على الشركات العاملة في المنطقة وإعداد خطة عمل سنوية للرقابة والفحص على المشروعات للتأكد من مدى التزامها بالقوانين واللوائح والسياسات والتعليمات المعتمدة من جانب الهيئة، علاوة على وضع خطة استجابة للحالات الطارئة في كل منطقة وتدريب العاملين عليها وتنفيذها وفق الإطار المعتمد بالتنسيق مع الجهات ذات الاختصاص. وتضمن القرار في بند التقارير الالتزام برفع التقارير للمختصين متضمنة التوصيات في تعديل الوضع حسب الفترة الزمنية المحددة لذلك وتقديم التقارير الدورية التي تطلبها الهيئة وفق النماذج المحددة، والفترة الزمنية، بما في ذلك رفع بيان الموقف التنفيذي لخطة عمل التفتيش. الجدير بالذكر أن اعتماد هذه السياسة يأتي انطلاقاً من حرص إدارة الهيئة على تنفيذ مهامها الإشرافية والرقابية على المناطق الاقتصادية والحرّة والصناعية، وتعزيز ثقافة الالتزام ورسم منهجية موحدة للعمل الرقابي والإشرافي وضمان التزام المناطق التي تُشرف عليها الهيئة بالقوانين واللوائح المنظمة لعملها وتحديد المسؤوليات والأدوار وتأطير حوكمة الأعمال الرقابية، الأمر الذي يُحقق مصلحة جميع الأطراف مما يساهم في بناء الثقة والمصداقية لدى المستثمرين وتسهيل إجراءات إدارة المخاطر مما يترتب عليها استدامة مالية وخلق بيئة جاذبة للاستثمار.

أصدرت الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرّة قراراً باعتماد السياسة العامة للإشراف والرقابة والالتزام في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرّة والمناطق الصناعية والشركات العاملة فيها، يتضمن القرار بنود نطاق تطبيق السياسة العامة للإشراف والرقابة والالتزام وأهداف وغايات العمل الرقابي والإشرافي بالهيئة والمسؤوليات المتعلقة بالأعمال الرقابية والإشرافية ومعايير السلوك المهني لموظفي الرقابة، بالإضافة إلى نظام الالتزام المركزي الإلكتروني ورسم خطة العمل الرقابي والإشرافي وآلية تحديد متطلبات ونطاق الأعمال الرقابية وأنواع التفتيش وأعراضه وسجل ونتائج وإجراءات الامتثال.

واشتمل قرار الهيئة رقم (2024/62) وضع الإطار العام لإجراءات ضبط المخالفات والتحقيق فيها وآليات جمع الأدلة والبراهين وكيفية حفظها، والتعامل مع المخالفات القانونية واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها، بما يضمن التزام المناطق والمشروعات العاملة فيها بالقوانين واللوائح والتعليمات المنظمة لعملها. بالإضافة إلى إجراءات الفحص المكتبي والميداني من قبل المختصين للتأكد من التزام المناطق التي تشرف عليها الهيئة والمشروعات العاملة فيها بالقوانين واللوائح والسياسات والتعليمات المعتمدة في الجوانب المتعلقة بالسلامة والصحة المهنية والإدارة البيئية والشؤون العمالية وأحكام البيئة الاستثمارية وتقييم المخاطر



بقيمة 44 مليون ريال عماني

التوقيع على 5 اتفاقيات جديدة في المجالات الصناعية والتجارية بالمنطقة الحرة بصلالة

صلالة - **الدور**

الاتفاقية الخامسة مع شركة "حل التيار الأخضر" من هونج كونج لإنشاء شركة استيراد وإعادة تعبئة وتصدير أسمدة البوتاس باستثمار يبلغ 57 ألف ريال عُُماني.

حضر توقيع الاتفاقيات الدكتور علي بن محمد تبوك الرئيس التنفيذي للمنطقة الحرة بصلالة وعدد من المسؤولين بالمنطقة والشركات المستثمرة.

يُذكر أن المنطقة الحرة بصلالة تقدّم العديد من المزايا والحوافز والتسهيلات للمستثمرين ورجال الأعمال والشركات المتعددة الجنسيات التي تضمن الأمان والربحية وسهولة ممارسة الأعمال للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة لسلطنة عُمان وتنويع مصادر الدخل وتوفير فرص العمل للمواطنين.

وقّعت المنطقة الحرة بصلالة اليوم خمس اتفاقيات جديدة بالمنطقة في المجالات الصناعية والتجارية مع مستثمرين محليين ودوليين من الكويت والعراق والأردن وهونج كونج بتكلفة إجمالية بلغت 44 مليون ريال عُُماني.

وتتمثل الاتفاقية الأولى مع شركة نسيم صلالة للتجارة والصناعات التحويلية في إنشاء مصنع لإنتاج المحارم الورقية باستثمار عراقي بلغ 38 مليون ريال عُُماني، فيما نصت الاتفاقية الثانية مع شركة الصناعات الهندسية الكويتية على إنشاء مصنع حديث لإنتاج أجهزة تكييف الهواء تحمل العلامة التجارية "موريا" بتكلفة 4.56 مليون ريال عُُماني لإنتاج قرابة 90 ألف وحدة تكييف سنوياً.

كما تضمنت الاتفاقية الثالثة مع شركة "تفوق للمستلزمات الطبية" من الأردن إنشاء مصنع متخصص لإنتاج وإعادة تعبئة أشربة فحص السكر في الدم، بحجم استثمار يبلغ 760 ألف ريال عُُماني وبطاقة إنتاجية تصل إلى 100 مليون شريحة فحص السكر سنوياً. واشتملت الاتفاقية الرابعة مع شركة "وادي حوَجَر" من سلطنة عُمان على إنشاء مصنع متخصص لمزج وإنتاج المواد الخام من مشتقات اللبان باستثمار بلغ 247 ألف ريال عُُماني، بينما جاءت



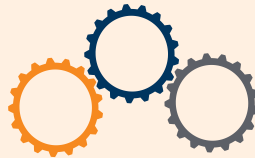
أخبار المدن الصناعية

مصنع جديد لإنتاج الأثاث في مدينة البريمي الصناعية



الحديثة، واستخدام أخشاب مستدامة ومواد صديقة للبيئة، وتقديم تصاميم أثاث حديثة وعصرية تتميز بجودة عالية وتفصيل متنوعة تلبي لاحتياجات السوق المحلية كي تغطي المبيعات ما بنسبة 10%، وتصدير ما نسبته 90% من منتجاته للأسواق الأوروبية والأمريكية والشرق الأوسط، في حين سيوجد المشروع عدد من فرص العمل جديدة في قطاع الأثاث.

وقّعت مدينة البريمي الصناعية، التي تشغلها المؤسسة العامة للمناطق الصناعية "مدائن" عقد استثمار مع شركة القصور الذهبية للتجارة والاستثمار، وذلك لإنشاء مشروع مصنع لإنتاج الأثاث في المدينة الصناعية يقام على قطعة أرض تبلغ مساحتها الإجمالية 17000 متر مربع، وبحجم استثمار يقدر بحوالي 7 مليون ريال عماني، حيث يهدف المصنع إلى دمج الصناعات الحرفية التقليدية مع التكنولوجيا



وقّعت مدينة سمائل الصناعية، التي تشغلها المؤسسة العامة للمناطق الصناعية "مدائن" عقد استثمار لإنشاء مصنع متخصص في إنتاج أنابيب مياه الشرب، وأنظمة التبريد والتدفئة الأرضية المنزلية، ومواسير تمديد الكهرباء، حيث يقام المشروع على مساحة 2630 متر مربع، وبحجم استثمار يقدر بنصف مليون ريال عماني.

إنشاء مصنع متخصص في إنتاج أنابيب مياه الشرب بسمائل

إنشاء مخازن بتكلفة 1.7 مليون ريال عماني بالرسيل الصناعية

وقّعت مدينة الرسيل الصناعية، التي تشغلها المؤسسة العامة للمناطق الصناعية "مدائن"، عقد استثمار مع شركة الخدمات اللوجستية الشاملة، وذلك لتنفيذ مشروع إنشاء مخازن تقام على قطعة أرض تبلغ مساحتها (21250) متر مربع، حيث تقدّر التكلفة الإجمالية للمشروع بمليون وسبعمائة ألف ريال عماني.



بـ 28.4 مليون ريال عماني مدينة صحار الصناعية توقع (8) عقود استثمارية متنوعة



الخام البلاستيكية بحجم استثمار يصل إلى (3.7) مليون ريال عماني، ويقام على مساحة 11757 متر مربع، فيما تم توقيع العقد الثالث مع شركة عمران لإنتاج الإسمنت الأبيض لإقامة مشروع متخصص في صنع الإسمنت بكافة أنواعه بحجم استثمار يصل إلى مليون ريال عماني، ويقام على مساحة 11250 متر مربع، أما العقد الرابع فتم توقيع مع شركة المدينة للصناعات الغذائية لإقامة مشروع متخصص في خلط وتعبئة الشاي بحجم استثمار يقدر (850) ألف ريال عماني، ويقام على مساحة 4910 متر مربع، ويقام على مساحة 4684 متر مربع.

في حين وقّعت صحار الصناعية إنشاء مشاريع متخصصة في صناعة المنتجات البلاستيكية، الأجهزة الطبية،

وقّعت مدينة صحار الصناعية، التي تشغلها المؤسسة العامة للمناطق الصناعية "مدائن" ثمانية عقود استثمارية لإقامة مشاريع في قطاعات صناعية متنوعة، مثل: البلاستيك، الغذاء، الأعلاف، والإسمنت، والأجهزة الطبية، والمراتب بإجمالي حجم استثمار يتجاوز الـ (19.4) مليون ريال عماني على مساحة إجمالية تتجاوز الـ (71,900) ألف متر مربع. جاء العقد الأول خلال الربع الأول من العام الجاري مع شركة الأعلاف المتحدة، وذلك لإقامة مشروع متخصص في صنع أعلاف الحيوانات الأليفة بحجم استثمار يقدر بـ (12) مليون ريال عماني، ويقام على مساحة 22500 متر مربع، بينما تم توقيع العقد الثاني مع شركة السدرة العالمية للصناعات لإقامة مشروع متخصص في صناعة المواد



المواسير، والخراطيم ولوازمها يقام على قطعة أرض في مجمع الصناعات البلاستيكية "لدائن" بالمرحلة السابعة من المدينة الصناعية تبلغ مساحتها الإجمالية 30 ألف متر مربع، وبحجم استثمار يقدر بحوالي 9 مليون ريال عماني. وبعد مشروع مجمع الصناعات البلاستيكية (لدائن) من المشاريع الاستراتيجية في مدينة صحار الصناعية، حيث يعمل على إيجاد قيمة مضافة لسلطنة عمان من خلال توطيد الصناعات النوعية وتوظيف التقنيات الحديثة في هذا القطاع مع توفير حزم تحفيزية ممكنة للمستثمرين وبيئة جاذبة للاستثمار على المستويين الإقليمي والدولي، كما أن وجود الصناعات المصاحبة لمشروع مجمع لوى للصناعات البلاستيكية (LPIC)، والذي يعمل تحت مظلة شركة أوكيو؛ سيسهم بشكل كبير في التقليل من الواردات، وسينعكس إيجاباً على الصناعات المحلية، وكذلك إيجاد وتطوير نظام بيئي وصحي لمشروع (لدائن) من خلال البحث والتطوير (R&D)، بالإضافة إلى إيجاد المراكز المتخصصة في التدريب والتأهيل لمختلف المستويات من الكوادر والكفاءات التي يتطلبها هذا القطاع.

والمراتب، وقد جاء العقد الخامس مع أعمار للمفروشات العالمية؛ لإقامة مشروع متخصص في صنع الحشايا الخاصة بالمراتب، حيث يقام المشروع على مساحة 7200 متر مربع وبحجم استثمار يقدر بمليون ريال عماني، فيما وقعت العقد السادس مع شركة الإيمان للتجارة والاستثمار؛ لإقامة مشروع متخصص في صناعة المنتجات البلاستيكية من النفايات غير الخطرة، حيث يقام المشروع على مساحة 4700 متر مربع، وبحجم استثمار يصل إلى 850 ألف ريال عماني، أما العقد السابع، فوقع مع شركة الجودة للمستلزمات الطبية، وذلك لإقامة مشروع متخصص في صناعة الأدوات والأجهزة الخاصة بالطب والجراحة والطب البيطري، حيث يقام على 5 آلاف متر مربع، وبحجم استثمار يقدر بـ 550 ألف ريال عماني، ومن المؤمل أن توفر هذه المشاريع عند جاهزيتها مجموعة من الفرص الوظيفية للكوادر الوطنية. وفي الإطار نفسه وقعت مدينة صحار الصناعية، عقدا استثمارا ثامنا خلال الربع الأول من العام الجاري مع شركة معدن متعدد السندات، وذلك لإنشاء مشروع صنع منتجات من اللدائن مثل الألواح، الشرائح، الصفائح، الأشرطة،





"مدائن" تحتفل بافتتاح مشروع المرحلة الأولى من مدينة عبري الصناعية

مدينة عبري الصناعي يأتي مواصلة لخطط حكومة سلطنة عُمان الرامية لتوزيع التنمية الاقتصادية على مختلف محافظات سلطنة عُمان، وتماشياً مع الأولويات الوطنية لرؤية "عُمان 2040"، وإيجاد بيئة تنافسية جاذبة للاستثمار المحلي والخارجي. وأضاف سعادته أن وجود مدينة صناعية في

احتفلت المؤسسة العامة للمناطق الصناعية "مدائن" بافتتاح مشروع المرحلة الأولى من مدينة عبري الصناعية ضمن برنامج الأمانة العامة للاحتفالات الوطنية لافتتاح المشروعات الوطنية. وأكد سعادة نجيب بن علي الرواس، محافظ الظاهرة، على أن افتتاح المرحلة الأولى لمشروع

المساحة
الإجمالية
 للمنطقة

الصناعية بعبري
تبلغ 10 ملايين
متر مربع

17.8 كيلومتر
طول شبكة
الطرق وشبكة
المياه بطول
24.7 كيلو متر





تحتضن

تحتضن 10
مشروعات بحجم
استثمارات أولية
تقدر بـ 6 ملايين
و500 ألف ريال
عماني

توقيع 4 عقود
استثمارية جديدة
بقيمة 7 ملايين
ريال عماني

وقال الدكتور سعيد بن خليفة القريني، مدير عام قطاع تطوير الاستثمار في الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة إن الهيئة تعمل على التسهيل وتقديم رعاية ما بعد الخدمة من خلال تقديم نهج يركز على تسهيل الإجراءات للمستثمرين وتقديم العناية ما بعد الخدمة لضمان استمرار الأعمال وتطويرها، والتسويق وجذب الاستثمارات بالشراكة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين لتطوير وتعزيز القيمة المضافة للقطاعات التي تجذب المستثمرين الرئيسيين المستهدفين إلى جانب التشغيل وتسريع الأعمال من خلال العمل مع الشركاء لبناء قوة اقتصادية جديدة في الدقم عبر تنشيط وتسريع خطط التطوير الأساسية للمناطق الفرعية التي تتماشى مع القيمة الوطنية التنافسية لسلطنة عُمان، بالإضافة إلى التميز المؤسسي من خلال التأكد من امتلاك الهيئة للثقافة والخطط والمهارات والأنظمة الصحيحة لتنفيذ استراتيجيتها ومهمتها.

فيما قدّمت زكية بنت محمد البلوشية، مديرة التخطيط والدراسات في الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، عرضاً عن مشروع تطوير المنطقة الاقتصادية المتكاملة بمحافظة الظاهرة.

وشهد الحفل توقيع مدينة عبري الصناعية 4 عقود استثمارية بقيمة 7 ملايين ريال عماني تتعلق بإنشاء مصنع متخصص في صناعات النفط والغاز وإنشاء مصنع متخصص في صناعات المواد الغذائية "البن المحمص ومشتقاته" وإنشاء مصنع متخصص في الصناعات التحويلية "الفحم ومشتقاته" ومشروع للصناعات الخفيفة "الورق المقوى".

محافظة الظاهرة سوف يسهم في إحداث نقلة نوعية للجوانب الاقتصادية والصناعات التحويلية والقيمة المضافة وتنشيط مختلف الجوانب التجارية، وإيجاد فرص عمل للباحثين عن عمل، إضافة لتشجيع الصادرات وتنمية التجارة الدولية وتشجيع إقامة الصناعات التصديرية، علاوة على تنشيط القطاعات الاقتصادية الأخرى، مثل: قطاعات النقل والمصرفي وغيرها.

من جانبه أوضح صلاح بن ناصر العلوي، مدير عام مدينة عبري الصناعية أن المساحة الإجمالية للمدينة الصناعية تبلغ ما يقارب 10 ملايين متر مربع، وتم الانتهاء من تطوير المرحلة الأولى منها بمساحة 3 ملايين متر مربع وبتكلفة استثمارية بلغت 9 ملايين ريال عماني، وإن وجود مدينة صناعية مجهزة بالخدمات الأساسية سيكون داعماً حقيقياً لدفع عجلة التطور وتوفير بيئة مشجعة للقطاع الخاص لمزاولة مختلف الأنشطة الصناعية والتجارية والخدمية في مكان واحد متكامل مشيراً إلى ارتفاع عدد المستثمرين بالمدينة إلى 10 مشروعات بحجم استثمارات أولية تقدر بـ 6 ملايين و500 ألف ريال عماني، وقد باشر عدد من هذه المشروعات بعمليات البناء والتعمير بالمدينة الصناعية.

من جانبه، قال أحمد بن محمد الفارسي، مدير المشاريع في المديرية العامة للمرافق والبنى الأساسية في "مدائن" إن مشروع تطوير المرحلة الأولى من مدينة عبري الصناعية يتضمن تنفيذ مجموعة من الخدمات مثل شبكة الطرق بطول 17.8 كيلومتر وشبكة المياه 24.7 كيلو متر طولي مع وجود شبكات أنظمة مكافحة الحرائق، كما تم إنشاء شبكات تصريف مياه الصرف الصحي وإنشاء سد للحماية وإنشاء السياج الأمني.

"مدائن" تطلق منصة "استكشف" للتعريف بالفرص الاستثمارية المتاحة في المدن الصناعية



محافظات سلطنة عُمان تحت رعاية المهندس داود بن سالم الهدّابي، الرئيس التنفيذي لـ "مدائن". وقالت المهندسة علياء بنت عبد الله الناصرية مديرة التخطيط والنظم الجغرافية في المديرية العامة للمرافق والبنى الأساسية في "مدائن" إن منصة "استكشف" تأتي ضمن حزمة من الأنظمة

أطلقت المؤسسة العامة للمناطق الصناعية "مدائن" رسميًا منصة "استكشف" في إطار الجهود المتواصلة لتوفير بيئة أعمال جاذبة للاستثمارات ومحفزة على توطين المشروعات في مختلف المجالات من خلال تمكين المستثمرين من معرفة الفرص المتاحة في المدن الصناعية بمختلف

أهداف منصة "استكشف"

توفير بيئة أعمال جاذبة للاستثمارات ومحفزة على توطين المشروعات

معرفة الفرص المتاحة في المدن الصناعية





منتجات	شركات	مساحات للإيجار	فرص استثمارية	أراضي للإستثمار
المدينة الصناعية				
عن المدينة	130 أرض للإستثمار			مدينة الرسل الصناعية
عن المدينة	323 أرض للإستثمار			مدينة صحر الصناعية
عن المدينة	71 أرض للإستثمار			مدينة ريسوت الصناعية
عن المدينة	70 أرض للإستثمار			مدينة نزوى الصناعية
عن المدينة	194 أرض للإستثمار			مدينة صور الصناعية
عن المدينة	137 أرض للإستثمار			مدينة البريمي الصناعية
عن المدينة	21 أرض للإستثمار			واحة المعرفة مسقط
عن المدينة	1900 أرض للإستثمار			المنطقة الحرة بالفرزونة
عن المدينة	291 أرض للإستثمار			مدينة سمائل الصناعية
عن المدينة	12 أرض للإستثمار			مدينة محاس الصناعية
عن المدينة	382 أرض للإستثمار			مدينة عري الصناعية



تطوير حلول
رقمية مستدامة
لبناء قطاع
صناعي فعال
ومنافس

تصفح معلومات
كل مدينة
صناعية من
حيث المساحة
وسياسة التأجير

معرفة قائمة
الشركات
والمستثمرين
القائمين في كل
مدينة صناعية

عرض المساحات المكتبية بواحة المعرفة مسقط من منظور ثنائي وثلاثي الأبعاد، وإمكانية البحث عن الفرص الاستثمارية الأنسب من خلال التعرف على أنواع الأنشطة الصناعية والتجارية القائمة مع تحديد كل موقع وتحديد المساحة المطلوبة. وأضافت أن منصة "استكشف" تقدم عبر الرابط الإلكتروني مجموعة من الخدمات للمستثمر الحالي في "مدائن" والمستثمر المحتمل، بدءًا من خدمة عرض الفرص الاستثمارية المتاحة والمحدثة لتمكين الراغبين في الاستثمار من تصفح هذه الفرص في مختلف المدن الصناعية حسب الأنشطة التجارية والصناعية.

الرقمية التي تنفذها مدائن خلال الخطة التنفيذية للتحويل الرقمي المنبثقة من أهداف رؤية مدائن 2040 (2021 - 2025) لتوفير بيئة رقمية ممكنة للصناعة وجاذبة للاستثمار وتطوير حلول رقمية مستدامة لبناء قطاع صناعي فعال ومنافس. وأشارت إلى أن هذا النظام يمكن المستثمرين والراغبين في الاستثمار من تصفح معلومات كل مدينة صناعية من حيث المساحة وسياسة التأجير وبيانات الاستثمار ونوع الأنشطة، ومعرفة قائمة الشركات والمستثمرين القائمين في كل مدينة صناعية، وتصفح بيانات الشركات الموطنة كالنشاط التجاري وبيانات الاتصال وموقع الشركة، إضافة إلى





المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم تبشر تقديم الخدمات في المخططات المرفوع عنها صفة المنفعة العامة ضمن المخطط العام

الدقم - الدقم

بالمخططات المرفوع عنها صفة المنفعة العامة والبدء في تهئية الطرق وفتح الممرات وإزالة بعض المتراكمة بجانب الطرقات، وتثبيت اللوحات الإرشادية. ويبلغ مجموع مساحة المخططات المرفوع عنها صفة المنفعة العامة ضمن مخطط المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم 33 كيلومترا مربعا موزعة على 9 مخططات مختلفة ومن ضمنها مخطط حي صاي التجاري القديم وتشمل المخططات عددا من الاستعمالات الصناعية والتجارية، والتجارية السكنية والسكنية. وتشهد المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم تنفيذ العديد من مشروعات البنية الأساسية لمواكبة متطلبات المستثمرين والمقيمين، وتضم المنطقة مجموعة من المناطق الاستثمارية في القطاعات الصناعية والتجارية والسياحية واللوجستية والتطوير العقاري والطاقة المتجددة.

استكملت إدارة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم الإجراءات في تنفيذ قرار مجلس الوزراء بتطوير وتنفيذ والإشراف على الخدمات البلدية والمرافق العامة في المخططات المرفوع عنها صفة المنفعة العامة ضمن المخطط العام للمنطقة. وباشرت إدارة المنطقة عملها في تقديم خدمات التراخيص البلدية وخدمات الشؤون الفنية وتدريب الموظفين على تقديم هذه الخدمات بالتزامن مع استكمال تجهيز مكتب خاص لاستقبال الخدمات البلدية والإشراف عليها في حي صاي التجاري القديم. من جانب آخر عملت إدارة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم ممثلة بشركة تطوير في تقييم الوضع الحالي للخدمات





إحياء مُبادرة ساعة الأرض لعام 2024م في المناطق الاقتصادية الخاصة والحرّة والصناعية

مسقط - **الدفع** : **duqm**

تسعى مبادرة "ساعة الأرض" لجذب الانتباه إلى التحديات البيئية الرئيسية مثل تغير المناخ، وانبعاثات الغازات الدفيئة، وتلوث الهواء والمياه، وفقدان التنوع البيولوجي، واستنزاف الموارد الطبيعية. بالإضافة إلى ذلك، تعمل المبادرة على تشجيع الأفراد والمجتمعات والمؤسسات على اتخاذ خطوات للحد من تأثيراتهم البيئية السلبية والمساهمة في بناء مستقبل أكثر استدامة. يُذكر أن جذور فعالية ساعة الأرض تعود إلى عام 2007، عندما قامت مؤسسة الحفاظ على الطبيعة العالمية بتنظيم أول مُبادرة لإطفاء الأضواء لمدة ساعة في سيدني، أستراليا. ومنذ ذلك الحين، نمت هذه المبادرة لتصبح حركة عالمية، تحت على إطفاء الأنوار خلال ساعة واحدة مُخصصة لهذا الحدث.

في إطار التزامها الدائم بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية، شاركت الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والحرّة والمناطق الصناعية والمدن الصناعية التي تشرف عليها في فعاليات إحياء ساعة الأرض للعام الحالي والتي تُعتبر ظاهرة عالمية تُعبّر عن التزام العالم بحماية البيئة والتصدي لتحديات تغير المناخ. تأتي مشاركة الهيئة والمناطق التابعة لها في إحياء ساعة الأرض كجزء من استراتيجيتها للحفاظ على البيئة وتعزيز الوعي بأهمية الاستدامة، والمساهمة في تعزيز الاستدامة العالمية والتضامن مع المجتمع العالمي في مواجهة التحديات البيئية.





صالح بن نبهان المعمري
رئيس التحرير

الحلم أصبح واقعا

تشرفت المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم في السابع من فبراير من هذا العام بزيارة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله- ورعاه وبحضور أخيه صاحب السمو الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت والتي كانت لافتتاح مصفاة الدقم والمشاريع المرتبطة بها، إن هذه الزيارة التاريخية للمنطقة عكست الاهتمام من أعلى قيادتين في الدولتين الشقيقتين التي تربطهما العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية المتينة، إن زيارة (الدولة) جاء لأهمية المشروع الاستثماري الذي يعد أكبر استثمارا من نوعه بين دولتين خليجيتين، وبشكل نموذجي مثاليا ناجحا تتلاقى عليه المصالح الاقتصادية بين الدول الشقيقة وقد حظيت أرض الدقم الواعدة بهذا المشروع النوعي والطموح الذي آتى ثماره مبكرا من أول تشغيل له.

لا شك في أن هذه الزيارة تعكس أبعاد وفوائد اقتصادية عديدة بين الجانبين العماني والكويتي الذي يتقاسمان تاريخ وروابط ثقافية ودينية مشتركة، في حين تفتح أفق واسعة لسلطنة عمان على أنها ذات مناخ آمن وناجح للأعمال الدولية الكبيرة والاستراتيجية وتتسع في جذب المزيد من المستثمرين سواء من الكويت، أو من دول مجلس التعاون الخليجي، أو الدول العربية أو العالم.

إن هذا الاهتمام من قيادة سلطنة عمان بقيادة حضرة صاحب الجلالة -حفظه الله ورعاه- يجسد الدعم والاهتمام بالمشروعات الاقتصادية والتنموية والهادفة إلى تعزيز سياسات وبرامج التنويع الاقتصادي، وتنويع مصادر الدخل، ما يفتح آفاقا جديدة للنمو الاقتصادي المستدام في البلاد، ويعزز الجهود المبذولة لجذب الاستثمار في المناطق الاقتصادية والحررة والصناعية وتحقيق الأهداف المرجوة في رؤية عمان 2040.

اليوم وبعد فترة قصيرة من الافتتاح خرجت المصفاة بتحقيق أرقام كبيرة في صادراتها إلى العالم وهذا الأمر يعزز مكانه الدقم كمحرك ناجح لإقامة شركات دولية أخرى للاستثمار في قطاعات اقتصادية متعددة حيث أصبحت تمتلك بنية أساسية متكاملة للاستثمار والإنتاج، وتشكل مصفاة الدقم رافدا مهما وواعدا للقطاع الصناعي في سلطنة عمان؛ باعتبارها من الصناعات الثقيلة من حيث القيمة الاستثمارية والطاقة الإنتاجية، فضلا عما تسهم به في قيام العديد من الصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة العالية.

كما لا ننسى أن السابع من فبراير رسم في ذاكرة أهالي محافظة الوسطى ذات الأربع ولايات زيارة ميمونة للمنطقة التي اكتملت مرافقها وبنيتها الأساسية، فقد ابتهج الجميع بنجاح المشروع حيث اصطف الأهالي كبار وصغار نساء ورجال مرحبين ومسورين بالزيارة الكريمة لصاحب الجلالة ولأخيه صاحب السمو أمير دولة الكويت وقد تزينت شوارع المدينة بالأعلام والورد وعبارات الترحيب والتعاني، وقد حظيت الدقم بعلامة تاريخية تسجل توثيق العلاقات الاقتصادية والثقافية بين البلدين الشقيقتين.



إن هذا الاهتمام من
قيادة سلطنة عمان
بقيادة حضرة صاحب
الجلالة - حفظه الله
ورعاه - يجسد الدعم
والاهتمام بالمشروعات
الاقتصادية والتنموية
الهادفة إلى تعزيز
سياسات وبرامج التنويع
الاقتصادي، وتنويع
مصادر الدخل